المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان

دليل حول منهج حقوق الإنسان في تعليم المعلمين

دعم تحقيق الغاية 4.7 من أهداف التنمية المستدامة

دليل حول منهج حقوق الإنسان في تعليم المعلمين
دعم تحقيق الغاية 4.7 من أهداف التنمية المستدامة

المؤلفون: إيفا ليندهاردت، كلية كوبنهاغن الجامعية وكريستينا هيلاند ستراندبي، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان
التدقيق اللغوي: فرانسيسكو لويس فيكو سانشيز

رقم ISBN: 978-87-7570-242-8
e-ISBN: 978-87-7570-243-5

الصورة: سام بالي، Unsplash
التصميم: هيدا بنك

© 2022 المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الدنمارك فيلدرز بلادز DK-1403، 8K
كوبنهاغن K الهاتف 4532698888+
www.humanrights.dk

يجوز استنساخ هذا المنشور أو أجزاء منه شريطة أن يتم الاستشهاد بالمؤلف والمصدر وأن يكون هذا الاستنساخ للاستخدام غير التجاري

نهدف في المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان إلى جعل منشوراتنا في متناول الجميع قدر الإمكان. ونحن نستخدم حجم الخط الكبير والخطوط القصيرة (الخالية من الواصلات) والنص المحاذي لليسار والتباين القوي لتحقيق أقصى قدر من الوضوح. وللمزيد الحصول على المزيد من المعلومات حول إمكانية الوصول، يُرجى النقر على الرابط التالي:
www.humanrights.dk/accessibility

دليل حول منهج حقوق الإنسان في تعليم المعلمين

دعم تحقيق الغاية 4.7 من أهداف التنمية المستدامة

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي **5**

المقدمة **8**
لمن هذا الدليل؟ 10

الجزء الأول: إرشادات عملية **11**
دمج تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين: دليل خطوة بخطوة

الخطوة الأولى - تحديد هياكل التعليم **12**
الخطوة الثانية - عمليات مراجعة الخريطة **16**
الخطوة الثالثة - تحليل حالة تعليم حقوق الإنسان **19**
الخطوة الرابعة - تحديد نهج معالجة الثغرات **24**
الخطوة الخامسة - وضع الأهداف التعليمية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان **29**
الخطوة السادسة - الرصد والتقييم **37**

الجزء الثاني: التوجيه المفاهيمي **40**
فهم المفاهيم الأساسية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعليم المعلمين

المفاهيم الأساسية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعليم المعلمين **40**
تعليم حقوق الإنسان: القواعد والمعايير 40
المبادئ التعليمية: حقوق الإنسان كموضوع ووسيلة وهدف 41
حقوق الإنسان كبوصلة بيداغوجية 42
المُعلم كجهة مسؤولة مُمثلة للدولة 44

المفاهيم الأساسية لهياكل ومناهج تعليم المعلمين **45**
هياكل ونماذج تعليم المعلمين 45
تعريفات المناهج والهياكل والمحتوى 47
الترابط بين المناهج الدراسية للمعلمين والتلاميذ 51

الموارد **53**
موارد للإلهام 53
الببليوغرافيا 53

الملاحظات الختامية **56**

الاختصارات

DIHR	المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان
HRE	تعليم حقوق الإنسان
NHRIs	المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OHCHR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
IBE	مكتب التعليم الدولي
UN WPHRE	برنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

الملخص التنفيذي

الغاية 4.7

ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

الغاية 4.7

التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية

يُعد تعليم حقوق الإنسان (HRE) جزءًا لا يتجزأ من التعليم الجيّد الشامل والمُنصف (SDG 4) ومُحركًا أساسيًا لتحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs).

أدّت جائحة كوفيد إلى تضخيم أنماط التميز الحالية وتوفير أرض خصبة للتضليل وخطاب الكراهية والعناصر الأخرى الضارة بالتعليم الجيّد والشامل. حيث تسببت الجائحة في عام 2020 وحده في فقدان أكثر من 168 مليون طالب لإمكانية الوصول إلى جميع أشكال التعلّم الحضوري تقريبًا[1]، ليتم استبدالها بمنصات التعلّم الرقمية ذات الوصول غير المتكافئ، باستثناء المتعلمين المحرومين بالفعل (على الصعيد الاقتصادي والجسدي والاجتماعي).
ولقد أعاقت هذه التطورات تقدّم الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع ما يترتب على ذلك من آثار للسنوات القادمة.

تقتضي الدعوات الطموحة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للتحوّل نحو مجتمعات أكثر استدامة اجتماعيًا واقتصاديًا وبيئيًا تُعزز الرخاء والسلام والإدماج للجميع، أن يتم بناء المعارف والمهارات في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وثقافة السلام واللاعنف. ويُعد الهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة المفتاح لتحقيق هذا التحوّل. علاوة على ذلك، يجب أن يكون تعليم حقوق الإنسان عنصرًا أساسيًا في استراتيجيات التعافي العالمية والوطنية من جائحة كوفيد 19، استنادًا إلى إمكاناته التحويلية وقدرته على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان واللاعنف والتضامن المطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى.

> وفي ظل المناخ الحالي الذي تُقوض فيه التحديات الخطيرة النسيج الأساسي والتماسك الاجتماعي لمجتمعاتنا، يُعد النهوض بتعليم حقوق الإنسان مهمة بالغة الأهمية. ومن خلال تعزيز الإدماج والمشاركة وتشجيع التضامن ومنع العنف والصراع، يُشكل تعليم حقوق الإنسان استثمارًا استراتيجيًا قويًا لبناء مستقبل عادل وسلمي ومنصف للجميع.
> كما أنه يُقدم مساهمة مُهمة في ضمان الاستجابة القائمة على الحقوق لجائحة كوفيد 19 (COVID-19) ويجب اعتباره عنصرًا حاسمًا في أي استراتيجية لإعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب الأزمة الصحية». (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2020)[2]

تُحدد المعاهدات الدولية التزام الدول بضمان أن يُشكل تعليم حقوق الإنسان جزءاً من التعليم والتدريب. حيث يبني تعليم حقوق الإنسان المعرفة والفهم لحقوق الإنسان والآليات التي تشرف على تنفيذ المعاهدات الدولية المُلزمة قانونًا. كما أنهو يُنمي المهارات والمواقف والسلوكيات التي تُمكّن الأفراد من المساهمة في ثقافة حقوق الإنسان. كما تُشكّل المواطنة العالمية المُجهّزة بالمعرفة والفهم لحقوق الإنسان أحد الأصول الأساسية
لخلق بيئة تحترم الحقوق على الصعيد الوطني والإقليمي والصعيد العالمي في نهاية المطاف - ويُعزز القيّم الديمقراطية وبناء السلام والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

لقد أعطى الالتزام العالمي المُتجدد بتعليم حقوق الإنسان من خلال إدماجه في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة - التعليم الشامل والمُنصف والجيّد - زخمًا لإعادة تنشيط العمل بشأن تعليم حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يُقدّم برنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (UN WPHRE) إرشادات لإدراج تعليم حقوق الإنسان في جميع المستويات التعليمية والتدريبية من خلال مراحل متتالية مع التركيز على مسائل أو قطاعات مُختلفة. تُسلط المرحلتان الأولى والثانية من برنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (UN WPHRE) الضوء على دور المعلمين كموظفين أساسيين في الخطوط الأمامية على المستويين الوطني والمحلي يلعبون دورًا رئيسيًا في تحقيق استراتيجيات تعليم حقوق الإنسان ووضع السياسات والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ (نقل المعرفة بحقوق الإنسان ونمذجة قيم حقوق الإنسان).وتلي التوصيات المتعلقة بدور المعلمين توصيات بشأن تخصيص الموارد وآليات التنسيق وبرامج التدريب والتطوير المهني المصممة لضمان استيعاب التعلّم في مجال حقوق الإنسان وإضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال مناهج حقوق الإنسان الإلزامية في تعليم المعلمين.

ومع ذلك، يسلط البحث والتقييم 3 الحاليان الضوء على عدم التوافق بين المسؤولية الملقاة على عاتق المعلمين والاستثمار في بناء مهاراتهم وكفاءاتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وتعترف هذه المذكرة التوجيهية بهذه الفجوة وتقترح سلسلة من التدابير العملية لتعزيز تعليم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لتعليم المعلمين. ويهدف هذا الدليل على وجه الخصوص، إلى دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز تعليم حقوق الإنسان من أجل دعم وفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة والغاية 4.7 من أهداف التنمية المستدامة.

يتكون الدليل من جزأين:

1) إرشادات عملية مع اقتراح خطوة بخطوة حول كيفية البحث عن التأثير على عمليات المناهج الدراسية في برامج تعليم المعلمين.

2) التوجيه المفاهيمي الذي يُفصّل المفاهيم المختلفة المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان وتعليم المعلمين.

يُركز الدليل على نظام التعليم الرسمي بهدف تعميم تعليم حقوق الإنسان على حقوق الإنسان في الهياكل الرسمية لتعليم المعلمين.

سيعزز الدليل فهم تنفيذ تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين كشرط مسبق وجزء أساسي من تنفيذ تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية. وعلى هذا النحو، فإنه يكمّل «دليل المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب لتطوير مناهج تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية» (المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، 2021).

يتم تعميم حقوق الإنسان في مناهج تعليم المعلمين وكذلك سياسات التعليم الوطنية والمناهج المدرسية وتقييمات الطلاب. [8]

بالإضافة إلى ذلك، سيدعم الدليل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في استخدام بيانات الرصد الخاصة بها حول تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين بشكل استراتيجي، سواء عندما يتعلق الأمر بالتقارير الدولية لآليات حقوق الإنسان، أو فيما يتعلق بعمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التأثير على القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتعليم المعلمين، مثل المناهج الدراسية، من خلال توعية السلطات المسؤولة بالثغرات، والتزامها في مجال حقوق الإنسان لضمان تجهيز المعلمين لتدريس حقوق الإنسان ومن خلالها
ومن أجلها، كما يُمكنها بناء بيئة مدرسية قائمة على الحقوق وغير تمييزية.

يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بصفتها هيئات مراقبة واستشارية للحكومات، تقديم البيانات وإعداد اقتراحات ملموسة لتنفيذ الدول للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهج تعليم المعلمين وفقًا لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب المعاهدات. كما يُمكن أن تصبح الوثائق التنظيمية مثل المناهج عوامل تغيير. [4] ويُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال تعزيز منهج تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين، أن يكون لها التأثير الأكثر استدامة، لأنها ستؤثر على تعليم مواطني المستقبل.

المقدمة

تعتبر المدارس الجهات الفاعلة الرئيسية في تعميم قواعد ومعايير حقوق الإنسان لجيل الشباب. غير أن ذلك يتطلب أن يكون المعلمون مجهزين للتدريس في مجال حقوق الإنسان ومن خلالها ومن أجلها. وأظهرت دراسة عالمية حديثة أجرتها اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية أن 1 من كل 4 معلمين لا يشعر بالاستعداد لتدريس حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يشعر 31 في المائة من المعلمين بأنهم مستعدون استعدادًا نسبيًا فقط لتدريس حقوق الإنسان. [5]

1 من كل أربعة معلمين لا يشعرون بالاستعداد لتدريس حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي.

اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية (2021)، ص 4.

يُمكن أن يترتب عن هذا النقص المُحتمل في تدريس حقوق الإنسان تأثير كبير على معرفة الأجيال القادمة ودعمها لحقوق الإنسان. وينبغي تصميم التعليم الرسمي للمعلمين على نحو يُزود المعلمين بالمعارف والمهارات والمواقف المناسبة اللازمة لتدريس حقوق الإنسان والتدريس القائم على معايير ومبادئ حقوق الإنسان مثل الاحترام والكرامة وعدم التمييز. وهو ما يعني أن يتم تدريب المعلمين ليس فقط لتدريس المعرفة بحقوق الإنسان، ولكن بشكل خاص لتزويد الأجيال القادمة بالمهارات اللازمة للمشاركة في تطوير ثقافة عالمية لحقوق الإنسان - وتزويدهم بفهم لحقوقهم وتطوير احترامهم لحقوق الآخرين. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن تكون حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من سياسات تعليم المعلمين والمناهج الدراسية على حد سواء.

> على الرغم من الاهتمام العالمي الأخير بالحاجة إلى مواجهة تاريخ العنصرية والتمييز، فإن 15 في المائة من المعلمين لا يستطيعون شرح هذه المسائل لطلابهم. ولا يشعر واحد من كل أربعة معلمين بأنه مُستعد لتعليم حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي».
> (اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية، 2021، ص 4.)

يتم التأكيد على الالتزام بتوفير تعليم حقوق الإنسان في كل من المدارس وبرامج تدريب المعلمين في العديد من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. [6] ويُشكّل بناء المعارف والمهارات في مجال حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي جزءًا من التزامات الدول الدولية في مجال حقوق الإنسان التي يجب تحقيقها تدريجيًا[7]، وتخضع الدول للمُساءلة عن هذا التنفيذ من خلال مختلف
الاتفاقيات والقرارات والإعلانات والبرامج وآليات المتابعة العالمية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، تُؤكد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والغاية 4 من أهداف التنمية المستدامة الاعتقاد بأن التعليم هو أحد أقوى وسائل التنمية المستدامة وأكثرها إثباتًا. وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر تعليم حقوق الإنسان المفتاح لبناء مجتمعات أقوى وأكثر عدلاً ومساواة من خلال التزام الغاية 4.7 من أهداف التنمية المستدامة ببناء المعارف والمهارات في مجال حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي و"ثقافة السلام واللاعنف" (من بين أمور أخرى). ويقيس مُؤشر أهداف التنمية المستدامة للغاية 4.7.1 التقدم المُحرز في هذا الصدد من خلال تقييم ما إذا كان

في سياسات التعليم على عدة مستويات مثل المناهج الدراسية والنهج التربوية والسياسات المتعلقة ببيئات التعلّم والمدارس.

تدريب المعلمين في مجال حقوق الإنسان

ينبغي للدول، وعند الاقتضاء للسلطات الحكومية ذات الصلة، () أن تعزز التدريب الكافي في مجال حقوق الإنسان للمعلمين والمدربين وغيرهم من المربين والموظفين الخاصين الذين يعملون باسم الدولة.

إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (2011)، المادة. 7 (4).

يتم تعريف الإطار المعياري لتعليم حقوق الإنسان من خلال المعاهدات والإعلانات والتوصيات والقرارات والالتزامات الدولية والإقليمية، وما إلى ذلك [9]، وتُؤكد جميعها على أهمية تعليم حقوق الإنسان لإعمال جميع حقوق الإنسان. وتُحدد هذه الصكوك والوثائق ذات الوضع القانوني المختلف التزامات الدول بشأن تعليم حقوق الإنسان. من بين أمور أخرى، تُلزم لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) الدول بتطوير تدريب المعلمين على نحو «يُؤكد على وضع الطفل بوصفه صاحب حقوق، وزيادة المعرفة والفهم للاتفاقية وتشجيع الاحترام الفعّال لجميع أحكامها». [10]

الغاية 4.7 من أهداف التنمية المستدامة

ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

الأمم المتحدة: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)، الغاية 4.7.

علاوة على ذلك، تؤكد اللجنة على ضرورة أن «يُعزز [التعليم] التمتع بالحقوق الأخرى (...) وأن يتم تدعيمه بالقيم التي يُضفيها المسار التعليمي. ولا يشمل ذلك محتوى المنهج فحسب، بل يشمل أيضاً العمليات التعليمية والأساليب البيداغوجية والبيئة التي يُجرى فيها التعليم (...) كما يجب توفير التعليم بطريقة تحترم الكرامة المتأصلة للطفل وتُمكّنه من التعبير عن آرائه بحرية وفقاً للمادة 12 (1) ومن المشاركة في الحياة المدرسية. كما يجب توفير التعليم بطريقة تحترم القيود الصارمة على الانضباط الواردة في المادة 28 (2) وتشجع على اللاعنف في المدرسة». [11]

تم التأكيد في برنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2004، على أن المعلمين "بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على نقل قيم حقوق الإنسان ونمذجتها" من خلال تعليم "يُعزز معرفة المعلمين بحقوق الإنسان والتزامهم بها وتحفيزهم لها". [12] ينبغي إدماج تعليم حقوق الإنسان

لمن هذا الدليل؟

تم تصميم هذا الدليل لتوفير إرشادات عملية للموظفين والمديرين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين الوطنيين في بلدانهم.
ونأخذكم في هذا الدليل خطوة بخطوة عبر المراحل المختلفة لتطوير المناهج ونقترح مناهج نموذجية حول حقوق الإنسان لمواد مختلفة في برامج تدريب المعلمين.

تُشارك العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالفعل بشكل كبير في هذه العمليات وتُطبّق مجموعة واسعة من الولايات لرصد تعليم حقوق الإنسان وتعزيزها في بيئتها الوطنية. وبناءً على معرفتها المتعمقة بحالة حقوق الإنسان في بلدانها، تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمكانة فريدة لتقديم المشورة والدعم للسلطات التعليمية في تطوير استراتيجية
وطنية لدمج وتعميم تعليم حقوق الإنسان في في تعليم المعلمين والتأثير على تطوير المناهج الدراسية والإصلاحات.

ولكن من أجل تحقيقها لهذه الغاية بشكل فعّال، تحتاج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى فهم الهياكل التعليمية وعمليات المناهج وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين. فضلاً عن ذلك، من الضروري تحليل القضايا والفجوات الرئيسية في المناهج الدراسية الحالية. كما يجب متابعة هذه النتائج بمناقشة استراتيجية حول كيفية معالجة هذه القضايا بشكل أكثر فعالية، وتعزيزها من خلال تطوير توصيات واقتراحات ملموسة تخدم أهداف تعليم حقوق الإنسان. وأخيرًا، من المهم أن يتم رصد عملية دمج تعليم حقوق الإنسان وتقييم أثرها. ويسعى هذا الدليل إلى توفير إطار لهذا النهج المنهجي لتحليل وتعزيز تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين في السياقات الوطنية المُختلفة.

ينقسم الدليل إلى جزأين:

- يُقدم الجزء الأول إرشادات عملية ويقترح 6 خطوات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في عمليات تطوير المناهج الدراسية. وتتضمن كل خطوة مخرجات موصى بها بالإضافة إلى إرشادات مُفصلة خطوة بخطوة للعمل. كما يعرض هذا الجزء أمثلة من بلدان مختلفة.

- يُقدم الجزء الثاني إرشادات مفاهيمية يُمكنكم أن تجدوا فيها تعريفات لتعليم حقوق الإنسان ومفاهيم المناهج الدراسية. كما يُوفر هذا الجزء أيضًا موارد إضافية للإلهام والتعلّم.

سيعزز الدليل الفهم بأن تنفيذ تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين هو شرط مُسبق وجزء أساسي من تنفيذ تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية. انظر أيضًا «دليل تطوير مناهج تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية» (المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، 2021).

دمج تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين: دليل خطوة بخطوة

يهدف الجزء الأول إلى دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدليل مُفصّل خطوة بخطوة لعملية تطوير المناهج لبرامج تعليم المعلمين. يتضمن النموذج (انظر الشكل 1) نظرة عامة على الخطوات الست، المرئية والموصوفة. وتُقدم كل خطوة المخرجات المُوصى بها وتقترح كيفية العمل عليها في السياق الوطني الخاص بكم.

الشكل 1.

الخطوة الأولى

تحديد هياكل التعليم

الناتج الموصى به

توفير قائمة تُحدد وثائق السياسة الرئيسية لتعليم المعلمين مع وصف موجز للوظيفة والرسالة الرئيسية وما إذا كانت لها أي صلة بتنفيذ تعليم حقوق الإنسان.

اقتراحات إرشادية للخطوة الأولى

إعداد قائمة بالأسئلة الإرشادية حول أنواع المعلومات التي يجب الحصول عليها عند رسم خريطة لكيفية تنظيم برامج تعليم المعلمين والمناهج الدراسية. بالإضافة إلى تقديم نظرة عامة على الوثائق الأكثر شيوعًا التي تُشكل منهج تعليم المعلمين.

تتمثل الخطوة الأولى من العملية في ضمان الفهم الأساسي لكيفية تخطيط برنامج تعليم المعلمين والمناهج الدراسية وتنظيمها ورصدها في السياق الخاص بكم. ومن الضروري فهم هياكل تعليم المعلمين وتحديد وثائق السياسة التي تُشكّل المنهج الرسمي لتعليم المعلمين من أجل التأثير بشكل فعّال على تنفيذ حقوق الإنسان في تعليم المعلمين في السياق الوطني الخاص بكم.

يجب أن تكون معظم هذه المعلومات مُتاحة على الموقع الإلكتروني لوزارتكم أو لإدارة التعليم (أو التعليم العالي). كما يُمكن أن تكون بعض المعلومات متاحة أيضًا في مراجعات سياسة التعليم لليونسكو وتوقعات سياسة التعليم لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - موجزات قطرية. إذا لم تكن المعلومات متوفرة عبر الإنترنت، فاتصلوا بالهيئات الحكومية ذات الصلة للمساعدة في تزويدكم بالوثائق المطلوبة.

ما هو المنهج الدراسي؟

المنهج الدراسي هو عبارة عن حزمة منهجية وموجهة للكفاءات (أي المعارف والمهارات والمواقف التي تدعمها القيم) التي يجب على المتعلمين اكتسابها من خلال تجارب التعلم المُنظمة.

مكتب التعليم الدولي - اليونسكو (2012)

رسم خرائط هياكل التعليم والمناهج

يُعد الفهم الشامل لتعليم المعلمين أمرًا أساسيًا عندما نود اقتراح التوصيات والتأثير على دمج تعليم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. ويُقدم الجدول أدناه قائمة طويلة من الأسئلة التي يُمكن أن يسترشد بها العمل عندما تقومون بجمع المعلومات وتعلّم كيفية تنظيم مناهج تعليم المعلمين في بلدكم.

كيف يتم تنظيم تعليم المعلمين: أسئلة إرشادية	
هياكل التعليم	**هياكل المناهج**
• كيف هو هيكل الحوكمة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية؟ • ما هي أدوات تخطيط التعليم على المدى الطويل والمتوسط والقصير (بما في ذلك خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، وإصلاحات وزارة التربية والتعليم (أو التعليم العالي) وخطط العمل)؟ • من هي المؤسسة (أو المؤسسات) التعليمية التي تُقدم التعليم لمعلمي المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية؟ • كيف يتم تنظيم تعليم المعلمين؟ (على سبيل المثال، قبل الخدمة وأثناءها، النموذج المتزامن أو المتتابع. (انظر الجزء 2.2.) • هل ينقسم تعليم المعلمين إلى برامج مختلفة تتعلق بتعليم معلمي المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية؟ • ما هي الدرجات وسنوات التعليم المطلوبة؟ • ما هي المواد والامتحانات الوطنية الإلزامية؟ • هل هناك مؤسسات عامة وخاصة لتعليم المعلمين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم تطبيق معايير المناهج الوطنية على المؤسسات الخاصة؟ • هل يتم رصد تعليم المعلمين بشكل منتظم إحصائيًا من قبل وزارة التربية والتعليم (أو التعليم العالي) أو غيرها من المؤسسات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك أي بيانات ذات صلة بتنفيذ تعليم حقوق الإنسان؟ • هل هناك أي بحوث ودراسات ذات صلة بالتعليم الوطني للمعلمين؟	• هل ترتبط مناهج تعليم المعلمين بتعليم المعلمين في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية؟ • هل المنهج الدراسي قائم على المحتوى أم قائم على الكفاءة؟ (انظر الجزء 2.2) • هل المنهج مركزي أم لا مركزي وهل توجد اختلافات على الصعيد الإقليمي أو المؤسسي؟ • كيف يتم بناء المنهج؟ هل هناك جزء مُلزم وإرشادي من المنهج؟ • ما هي المواد المتعلقة بكل برنامج من برامج تعليم المعلمين؟ ما هي الدراسات الإلزامية، على سبيل المثال، الدراسات التعليمية والنظرية أو المنهجية البيداغوجية؟ وأيهما اختياري؟ • هل تم دمج النظرية أو المنهجية البيداغوجية في دراسة المواد (النموذج المتزامن)؟ أم أنها مُنفصلة (النموذج المتتابع)؟ • كيف يتم تقديم المناهج الدراسية الخاصة بموضوع معين؟ هل هناك أهداف تعليمية أو مواضيع/دورات اختيارية تم تطويرها على المستوى المؤسسي أو عبر المؤسسات؟ • كيف يقوم معلمو المعلمين بتدريس المناهج الدراسية الخاصة بالمادة • - على سبيل المثال، هل يتم ذلك من خلال مواد تعليمية أو إرشادات مُعتمدة من قبل الدولة؟

نظرة عامة على وثائق السياسة الأكثر شيوعًا

تتكون وثائق السياسة التي تُنظّم المناهج الدراسية في تعليم المعلمين بشكل شائع من الوثائق المدرجة أدناه. وفي بعض البلدان، تُوفّر وزارة التربية والتعليم جميع الوثائق التنظيمية أو معظمها، بينما تقسم المسؤولية في بلدان أخرى بين المستوى الوطني والمستوى المحلي أو المؤسسي.

منهج تعليم المعلمين: الوثائق الأكثر شيوعًا					
الوثيقة	**الغرض**	**تردد المراجعة**	**المُؤسسة المُفوّضة**	**المضمون**	**الالتزام**
قانون تعليم المعلمين	يُنظم الجوانب الرئيسية لتنظيم تعليم المعلمين وإدارته.	تتم مراجعته عادة كل 15-10 سنة	وزارة التربية والتعليم - أو وزارة/ هيئة التعليم العالي. يتم التفاوض عليه سياسيًا.	أهداف البرنامج وتنظيمها ومعايير تعليم المعلمين، وأحيانًا وصف المواد ونتائج التعلّم ومُحتوى الاختبارات والامتحانات.	إلزامي
إطار أهداف التعلم والامتحانات	يصف الكفاءات أو المحتوى الذي سيتم تدريسه في مختلف المواد الدراسية ومتطلبات الاختبار.	تتم مراجعته عادةً كل 10 سنوات	وزارة التربية والتعليم - أو وزارة/لجنة التعليم العالي، أو مجموعة صياغة تعينها الوزارة. في الأنظمة اللامركزية، قد تتخذ شكل سلطات التعليم دون الوطنية، على سبيل المثال، السلطات الإقليمية أو المؤسسية. غالبًا ما يتم التفاوض عليها سياسيًا.	يكشف قانون تعليم المعلمين في غايات وأهداف تعليمية أكثر تحديدًا بالإضافة إلى متطلبات التقييم.	إلزامي، ولكن يمكن أن يشمل منهجًا اختياريًا، على سبيل المثال، أهداف التعلم للمواد الاختيارية.
المنهج الدراسي والملاحظات الإرشادية للمعلمين أو تنظيم البرنامج المؤسسي	يكشف عن أهداف التعلم للمادة في إطار محتوى و/أو مواضيع و/أو مهام محددة.	جاري	تم إعداده من قبل وزارات التعليم، أو في أنظمة التعليم غير المركزية من قبل سلطات التعليم دون الوطني - على سبيل المثال، السلطات الإقليمية أو المؤسسية.	كشف أكثر تحديدًا لأهداف التعلم، على سبيل المثال، في الأدلة والمناهج الدراسية. ويُمكن أن يشمل محتوى متعدد التخصصات ومعايير واستراتيجيات وطنية أو مؤسسية.	يمكن أن يتضمن جزءًا إلزاميًا وجزءًا آخر توجيهيًا.

منهج تعليم المعلمين: الوثائق الأكثر شيوعًا					
الوثيقة	**الغرض**	**تردد المراجعة**	**المُؤسسة المُفوّضة**	**المضمون**	**الالتزام**
مواد تعليمية أو مبادئ توجيهية معتمدة من الدولة لتطوير/ اختيار مواد التدريس	ضمان اتباع نهج مهني وقائم على البحث لمحتوى المادة.غالبًا ما ترتبط هذه المواد بأهداف التعلم.	جاري	تمت الموافقة على استخدامها من قبل وزارة التربية والتعليم أو السلطات التعليمية دون الوطنية مثل المؤسسات التعليمية أو على مستوى المعلم والمدرس.	يُمكن أن تتضمن كتب مدرسية أو مناهج دراسية في شكل مواضيع أو ببليوغرافيات أو معايير لأدبيات البحث.	مبادئ إلزامية أو إرشادية.

كيف يتم تنظيم تعليم المعلمين في البلدان الأخرى؟

توجد على الصعيد الدولي، وأحيانًا داخل الدولة الواحدة، طرق مختلفة لتنظيم تعليم المعلمين. ويُطلق على التعليم قبل الخدمة أيضًا التعليم الأولي للمعلمين حيث يتخرج المعلمون قبل دخولهم الخدمة، بينما يتعلق التعليم أثناء الخدمة بالمعلمين الذين تخرجوا بالفعل أو المعلمين الذين لم يتخرجوا رسميًا.

تُشرف وزارة التربية والتعليم في الصين على تعليم المعلمين، غير أن الحكومات المحلية هي من تتحمل المسؤولية الأساسية عن إدارة نظام تعليم المعلمين. [13]

تخضع مؤسسات تعليم المعلمين في باكستان للسلطة التشريعية والتنفيذية للمقاطعات، غير أنه يجوز لها تكييف سياسة التعليم الوطنية المُقترحة. [14]

وضعت المكسيك استراتيجية وطنية للتدريب المستمر للمعلمين (2016) بهدف تحسين مهارات المعلمين أثناء الخدمة في التعليم الأساسي والثانوي.
ويُمكن للمعلمين اختيار البرامج التي تُركز على المحتوى و/أو المنهجية البيداغوجية وفقًا لاحتياجاتهم ونتائج تقييمهم. [15]

عمليات مراجعة الخريطة

الناتج الموصى به

وضع خطوط عريضة لعمليات مراجعة المناهج الوطنية لتعليم المعلمين، بما فيها الفرص المحتملة للتأثير على مراجعات المناهج الدراسية. بالإضافة إلى وضع قائمة بالهيئات المسؤولة وأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين تشمل تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة بتعليم حقوق الإنسان.

اقتراحات إرشادية للخطوة الثانية

يُمكن أن ترشدكم ثلاثة أسئلة حول أنواع المعلومات التي يجب الحصول عليها عند رسم خرائط الهيئات المسؤولة وتحديد وتيرة المراجعة والعملية.

تتمثل الخطوة الثانية من العملية في رسم عمليات مراجعة المناهج لتعليم المعلمين وتحديد الهيئات المسؤولة وأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين. وإذا لم تكن هناك عمليات جارية أو مسودات خطط متاحة، فقد يكون من المناسب تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وبدء الحوار وبناء الثقة من أجل تأمين المشاركة عند بدء عملية المراجعة.

ولكي تتمكنوا من التأثير على المناهج الدراسية، فيجب أن تكونوا على دراية بوتيرة مراجعات المناهج وكيفية تنظيم هذه العملية في بلدكم. ويشمل ذلك إعداد نظرة عامة على السلطات المسؤولة وأصحاب المصلحة المعنيين.
كما يتعين عليكم أيضًا أن تدرسوا إمكانيات مشاركة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وعندما تكون لديكم نظرة عامة على العمليات والهيئات الرئيسية، فيمكنكم استشارة الجهات الفاعلة ذات الصلة والمشاركة في حوار حول سبب ضرورة إيلاء الأولوية لدمج تعليم حقوق الإنسان في تدريب المعلمين وكيف يُمكن أن تتم عملية الدمج. وإذا لم تتم دعوة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة كصاحب مصلحة، فمن المهم محاولة الحصول على أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة المعنيين للمناصرة من أجل دمج تعليم حقوق الإنسان.

ملاحظة

تتيح التغييرات في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية أو الثانوية فرصاً جيدة لمناقشة وتعزيز التغييرات في مناهج تعليم المعلمين نظرًا للترابط بين مناهج تعليم المعلمين والمناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية.
انظر الشكل 5 في الجزء الثاني.

ما هي الهيئة الوطنية التي تتحمل المسؤولية الشاملة عن تطوير المناهج؟

من المهم تحديد الهيئة الوطنية المُكلفة بتطوير مناهج تعليم المعلمين، التي ستكون في العديد من البلدان وزارة أو لجنة التعليم (التعليم العالي). ومع ذلك، يُمكن أن يتم الاهتمام بمسؤولية تطوير المناهج كليًا أو جزئيًا على المستوى الإقليمي أو المؤسسي في البلدان ذات نظام التعليم اللامركزي. وفي هذه الحالات، قد يتعين على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تولي الأولوية للعوامل المشتركة في المناهج الدراسية على المستوى دون الوطني، لتكون قادرة على تعظيم التأثير وتحقيق أقصى استفادة من جهودكم. ويجب أن تنتبهوا إلى أن المواد المتعلقة بالنظريات والأساليب البيداغوجية والدراسات التعليمية قد تختلف في التسمية من مؤسسة إلى أخرى، على الرغم من كونها تُغطي نفس المحتوى.

ما هي عمليات مراجعة المناهج؟

مراجعة المناهج هي عملية شاملة وتغطي، من بين جملة أمور، البحث وتطوير المناهج والتنفيذ والرصد، وهكذا فهي تحدث عادة كل 10 سنوات فقط أو بوتيرة أقل. ومع ذلك، فإن مراجعات المبادئ التوجيهية الوطنية للمواد والمواد التعليمية ستتم في كثير من الأحيان بشكل متكرر ويُمكن أن تكون خطوة أولى لإدراج تعليم حقوق الإنسان في جدول الأعمال.

ما هي دورة مراجعة المناهج؟

هي نهج منظم لتقييم ومراجعة وتنقيح المناهج الدراسية ضمن إطار زمني محدد يهدف إلى تحديد الثغرات ونقاط الضعف بغية زيادة فعالية المناهج وتحسين تجارب تعلّم الطلاب بشكل مستمر.
وعادة ما تتضمن عدة مراحل، تشمل ما يلي:

- البحث والاختيار
- المراجعة والتطوير
- التنفيذ
- التقييم والرصد

مكتب التعليم الدولي - اليونسكو (2013)، ص 21

غالبًا ما تتضمن مراحل عمليات مراجعة المناهج المشاركين التاليين:

- فريق مراجعة المناهج الدراسية، بمن فيه المتخصصين في المواد من أو المعينين من قبل وزارة التربية والتعليم (التعليم العالي). ويُمكن أن يشمل هذا الفريق علماء التعليم ومعلمي المعلمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

- فريق كتابة المناهج الدراسية، وغالبًا ما يتضمن نفس التكوين المتخصص لفريق المراجعة.

- مجموعة المراجع الفنية، التي تمثل مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة مثل المعلمين ومعلمي المعلمين وممثلي المنظمات التعليمية.

إذا كانت العملية مفتوحة وشفافة، فإنها ستسمح أيضًا لأصحاب المصلحة المعنيين مثل معلمي المعلمين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات أصحاب الحقوق بالتعليق على مسودة المنهج من خلال التعليقات، أو ورش العمل أو مواقع الويب أو وسائل التواصل الاجتماعي.

من هم أصحاب المصلحة ذوي الصلة بتطوير مناهج تعليم حقوق الإنسان؟

بالإضافة إلى الجهات الفاعلة التقليدية المشاركة في عمليات مراجعة المناهج الدراسية، قد يجذب تعليم حقوق الإنسان حلفاء محتملين آخرين، مثل المشرعين، ووزارة الخارجية (بما فيها مكتب متابعة تنفيذ معاهدات والتزامات حقوق الإنسان)، وهياكل التنمية والتخطيط المرتبطة بجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة وخطة التعليم لعام 2030، والوكالات الحكومية الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونسكو واليونيسيف.

أصحاب المصلحة المحتملين في عملية مراجعة مناهج تعليم المعلمين

- وزارة أو لجنة التعليم (التعليم العالي) (المستوى الوطني)
- السلطات التعليمية على مستوى المناطق والمقاطعات
- مؤسسات تعليم المعلمين (المديرين والمربين)
- الخبراء الأكاديميين والتعليميين
- مطورو المناهج
- منظمات الطلاب والمعلمين
- المنظمات غير الحكومية
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- الجهات المانحة
- أصحاب المصلحة الآخرين

مستوحى من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/اليونسكو (2016)، ص 18-17

غالبًا ما يتم تضمين أصحاب المصلحة الإضافيين المخصصين لأسباب أو مواضيع محددة تتعلق بتعليم حقوق الإنسان في العملية. وفي ظل السياق الحالي، ستشمل المناقشات حول تعليم حقوق الإنسان في كثير من الأحيان محادثات حول مواضيع مثل التكنولوجيا والإعلام والابتكار وجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة. ومن المهم تحديد البُعد الخاص بحقوق الإنسان في مثل هذه القضايا الراهنة من أجل ضمان ارتباط تعليم حقوق الإنسان ومن خلالها ومن أجلها بحياة الأطفال اليومية هنا والآن. علاوة على ذلك، سيمنحكم ذلك فرصة للتعامل مع أصحاب المصلحة الجدد من منظور تعليم حقوق الإنسان حول القضايا التي يعملون عليها ودعوتهم لإثارة المخاوف والأفكار ذات الصلة في عملية مراجعة المناهج الدراسية.

يُعتبر بناء العلاقات مع الجهات الفاعلة والمؤسسات لدعم تطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان وتنفيذها ورصدها عملية مستمرة وديناميكية.

تحليل حالة تعليم حقوق الإنسان

الناتج الموصى به

رسم خريطة لكيفية ومدى إدماج حقوق الإنسان في وثائق السياسات والمناهج الدراسية في برامج تعليم المعلمين الحالية، بما في ذلك الثغرات والفرص المحددة لإدراج تعليم حقوق الإنسان.

اقتراحات إرشادية للخطوة الثالثة

خمس اعتبارات رئيسية لتوجيه تصميم خرائط الموارد البشرية الخاصة بتعليم المعلمين وبعض النقاط الإرشادية لكيفية إجراء تحليل نصي يُحدد مدى وجودة تعليم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

تهدف الخطوة الثالثة إلى تحليل ما إذا كانت حقوق الإنسان مدمجة وكيفية دمجها في المنهج الحالي لتعليم المعلمين. كما تُعتبر بمثابة رسم الخرائط الأساسية للمناهج الدراسية التي يمكن أن تزود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ببيانات مُهمة عن مدى إدماج تعليم حقوق الإنسان بالفعل وأين توجد الثغرات. وتُوفر هذه البيانات قاعدة حقائق قوية يُمكن من خلالها التعامل مع السلطات وأصحاب المصلحة وصياغة توصيات مستهدفة لما يمكن تحسينه.

التعلم الإلكتروني بشأن رسم خرائط تعليم حقوق الإنسان

تُقدم المواد التعليمية المجانية عبر الإنترنت التي أعدها المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان كيف يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إجراء تحليلات أساسية بشأن تعليم حقوق الإنسان وإشراك أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى كيف يُمكن لهذا العمل أن يؤثر على سياسات تعليم حقوق الإنسان. تعرّفوا على المزيد هنا.

تصميم خرائط تعليم حقوق الإنسان الخاص بكم

ابدؤوا التحليل من خلال تحديد نطاق التعيين بناء على الوقت والموارد المتاحة لديكم، وتقييم مستوى التفاصيل اللازمة للتواصل مع السلطات التعليمية وأصحاب المصلحة. ويجب مراعاة خمس اعتبارات رئيسية عند تصميم رسم الخرائط الأساسية لتعليم حقوق الإنسان.

ضعوا في اعتباركم نطاق رسم الخرائط الخاص بكم

استنادًا إلى تنظيم تعليم المعلمين في بلدكم، عليكم أن تقرروا مدى ضيق أو اتساع نطاق رسم الخرائط، على سبيل المثال، ما إذا كانت الخريطة تُغطي البرامج الوطنية فقط أو تشمل البرامج الإقليمية، وإذا كانت هناك اختلافات على الصعيد دون الوطني في بلدكم، وهل تغطي تعليم المعلمين قبل الخدمة و/أو أثناء الخدمة. علاوة على ذلك، سواء كنتم تدرسون المنهج المقصود والمُنفذ و/أو الذي تم تحقيقه.

المنهج المقصود والمنفذ والمحقق

المنهج المقصود - مجموعة من الوثائق الرسمية التي تحدد ما يتوقع من الطلاب تعلمه من حيث المعرفة والفهم والمهارات والقيم والمواقف التي يجب اكتسابها وتطويرها.

المنهج المنفذ - أنشطة التدريس والتعلم الفعلية التي تجري في المدارس والفصول الدراسية، على سبيل المثال، كيفية ترجمة المنهج المقصود إلى ممارسة وتقديمه من قبل المعلمين والمربين.

المنهج المحقق - المعرفة والفهم والمهارات والمواقف التي يكتسبها المتعلمون كنتيجة التعليم والتعلم، ويتم تقييمها من خلال وسائل مختلفة و/أو إثباتها في الممارسة.

مكتب التعليم الدولي - اليونسكو (2013)، ص. 6 و30 و 32

ضعوا في اعتباركم البيانات المطلوبة واختيار الطريقة

تعتمد البيانات اللازمة لرسم الخرائط على مستوى الإرادة السياسية ومدى اتساع التحليل في اعتقادكم لكسب الاهتمام بين أصحاب المصلحة والسلطات التعليمية.

سيحدد اختيار الطريقة في نفس الوقت أنواع النتائج التي ستتمكنون من تحقيقها. فعلى سبيل المثال، ستمنحكم الدراسة المكتبية للمنهج فقط رؤى حول المنهج المقصود. ويُمكن استكمال تحليل وثائق المناهج بتحليلات للمواد التعليمية في مجال حقوق الإنسان التي يستخدمها المعلمون، وملاحظات بيئات التعلم في مدارس مختارة، والمقابلات/المسوحات مع المعلمين والطلاب، وتوثيق تأثير/نتائج التعلم، وما إلى ذلك.

ضعوا في اعتباركم الوقت والموارد المتاحة:

يُمكن أن يستغرق الأمر وقتًا طويلاً لإجراء رسم خرائط شامل، لذلك فإنه عليكم التفكير في مقدار الموارد التي يمكنك وضعها في العمل. ومن الممكن أيضًا استخدام استشاريين خارجيين أو إقامة شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لدعم جمع البيانات والمهام التحليلية.

ضعوا في اعتباركم البيانات لدعم تحليلكم

يُمكن لتحليلكم أن يكون مُعززًا إذا ما قمتم بتضمين نتائج من مصادر البيانات والدراسات الأخرى ذات الصلة، بما فيها الإحصاءات والدراسات والتقييمات، الصادرة عن السلطات العامة أو أصحاب المصلحة الآخرين، التي يمكن أن تسلط الضوء على تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين. كما يمكن أن تكون البيانات الواردة من الهيئات الإقليمية والدولية ذات صلة مثل دراسة اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية حول تحفيز المعلم ومهاراته في تدريس حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يُمكن للبيانات المتعلقة بالمدارس الابتدائية والثانوية ان تكون ذات صلة عند مناقشة الحاجة إلى تنفيذ حقوق الإنسان في مجال تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين، مثل الدراسات المتعلقة بالمساواة في النوع الاجتماعي، وإدماج الأطفال ذوي الإعاقة، وقدرة المدرسة على تعزيز تكافؤ الفرص للسكان الضعفاء (مثل مجموعات السكان الأصليين أو الأقليات)، وما إلى ذلك.

توفير المعلومات بدلاً من مهارات التدريس

> أفاد المعلمون بأنهم يشعرون بمزيد من الإيجابية والثقة بشأن تعزيز الإجراءات والسلوكيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتحدي القوالب النمطية ذات الصبغة الجندرية - ولكن مع ذلك، يشعر عدد أقل من المعلمين بالثقة في سلوكيات التدريس مقارنة بمجرد تقديم معلومات عنها. ومع ذلك، يعتقد معظم المعلمين أن كل هذه السلوكيات والكفاءات مهمة للتدريس.
>
> اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية، 2021، ص 30

ضعوا في اعتباركم مشاركة أصحاب المصلحة والاستشارات

بالإضافة إلى التحليل المكتبي لوثائق المناهج الرئيسية، فإنه يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعزيز بياناتها من خلال استشارة أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، مثل وزارة التربية والتعليم (التعليم العالي)، أو مؤسسات تعليم المعلمين، أو أي جهة فاعلة أخرى قد تكون بالفعل على دراية بالوضع في البلاد ويمكنها تقديم مدخلات حول تنفيذ تعليم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وكذلك في الممارسة.

نقاط إرشادية لتحليل تعليم حقوق الإنسان للمناهج

يُعد التحليل النصي لمنهج تعليم المعلمين أساسًا متينًا لإنشاء معرفة متعمقة حول الدمج الحالي لتعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين. ويُقدم الجدول أدناه بعض النقاط الإرشادية حول ما يجب البحث عنه وملاحظته عند إجراء التحليل النصي للمناهج. ويُمكن أن يشمل التحليل كلاً من المراجع الصريحة لحقوق الإنسان والأهداف الضمنية لتعليم حقوق الإنسان مثل أساليب احترام الحقوق
أو تدابير الحماية. وقد يكون من المهم أيضًا ملاحظة ما إذا كانت المفاهيم الأخرى التي يُحتمل أن تكون مُرتبطة بحقوق الإنسان (ولكن ليس بالضرورة) تحظى بالأولوية في المناهج الدراسية، مثل المواطنة العالمية والديمقراطية أو التعليم من أجل التنمية المستدامة.

يُعرّف الإطار القانوني والسياسات ذات الصلة التي تُحدد منهج تعليم المعلمين في بلدكم الوثائق التي يجب تحليلها في سياقكم الوطني.

كيفية إجراء تحليل تعليم حقوق الإنسان للمناهج الدراسية: نقاط إرشادية	
تقييم وجود تعليم حقوق الإنسان	**تقييم جودة تعليم حقوق الإنسان**
• قوموا بإجراء بحث عن الكلمات ولاحظوا جميع الإشارات الصريحة لما يلي: • حقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان، مثل اتفاقية حقوق الطفل، إلخ.	• اكتشف ما إذا كانت الأهداف التعليمية للدراسات البيداغوجية تُركز على منهجية تعليم حقوق الإنسان: • التدريس الذي يحترم الحقوق ويركز على الطفل والتدريس التشاركي الذي يُعزز إدماج الأقليات.
• الآليات الدولية أو الإقليمية لرصد حقوق الإنسان، مثل لجنة حقوق الطفل، والاستعراض الدوري الشامل، ومحاكم حقوق الإنسان.	• لاحظوا أي أنماط أو فجوات في الإشارات، فعلى سبيل المثال، قد تكون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة موجودة في المناهج الدراسية ولكن قد تكون حقوق الأشخاص الضعفاء الآخرين، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى مجموعات حساسة سياسياً، غائبة.
• الحقوق والحريات المُحددة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية والإقليمية، مثل حرية الدين وحرية التعبير والحق في التعليم ومبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في عدم التمييز والمساواة.	• اكتشفوا ما إذا كانت هناك أهداف تعليمية تتعلق بالمعلم كسلطة مهنية، مع مسؤولية تحديد واستخدام آليات الحماية عند انتهاك حقوق الطفل.
• لاحظوا عدد المرات والأماكن التي يتم فيها ذكر مبادئ حقوق الإنسان.	• لاحظوا ما إذا كانت الإشارات الصريحة إلى حقوق الإنسان في المناهج الدراسية تتضمن أهدافًا تعليمية تتعلق بكل من المعرفة والمهارات والمواقف/القيم.
• تذكروا أنه سيتعين عليكم النظر ليس فقط في معدل التكرار ولكن أيضًا في مدى موضوعية هذه الإشارات.	• لاحظوا ما إذا كانت الإشارات إلى حقوق الإنسان ذات طبيعة دولية أو وطنية في المقام الأول، على سبيل المثال، هل يُنظر إلى حقوق الإنسان على أنها جدول أعمال عالمي للأمم المتحدة، أم أن التدريس مُكيّف مع القضايا ذات الصلة بالأطفال والشباب في السياق الوطني المحدد؟
• لاحظوا ما إذا كانت الإشارات الصريحة إلى حقوق الإنسان موجودة في دورات إلزامية أو اختيارية أو مدرجة في موارد التعلم الإلزامية مقابل موارد التعلم الإرشادية.	

تُعتبر نيجيريا أحد الأمثلة لمنهج تعليم المعلمين الذي يقدم إشارات صريحة وضمنية إلى حقوق الإنسان. حيث يعتبر تعليم المواطنة مادة إلزامية في تعليم المعلمين في نيجيريا، وتشمل الدورة مكونات متعلقة بحقوق الإنسان مثل «الحقوق والواجبات»، بما فيها «الحقوق الأساسية». وتُركز دورة نظرية وممارسة المدرسة الصديقة للأطفال على التعليم الجيد الذي يهتم بـ «الاحتياجات الإجمالية للطفل باعتباره المحور المركزي والمستفيد من جميع قرارات التعليم» ويؤكد على التعليم «من منظور حقوق الطفل». (انظر المربع أدناه)

دورة حول النظرية والممارسة لمدرسة صديقة للأطفال من نيجيريا

تتضمن الدورة مبادئ تستند إلى اتفاقية حقوق الطفل (CRC) مثل:

المبدأ 1: حقوق الطفل والتعليم الشامل.
المبدأ 2: بيئات التدريس والتعلم الفعالة. المبدأ 3: بيئات التعلم الآمنة والداعمة والوقائية. المبدأ 4: بيئات التعلم الصحية والحريصة على الصحة.
المبدأ 5: بيئات التعلم المراعية للنوع الاجتماعي.
المبدأ 6: المشاركة الديمقراطية وبناء الشراكات: «التركيز على الطفل، والمشاركة الديمقراطية، والشمولية».

جمهورية نيجيريا الاتحادية. اللجنة الوطنية للتعليم الجامعي (2012)، ص 19.

تحديد نهج لمعالجة الثغرات

الناتج الموصى به

مذكرة مفاهيمية أو خطة تنفيذ يمكن تقديمها إلى السلطات التعليمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

اقتراحات إرشادية للخطوة الرابعة

يتم تقديم ثلاث استراتيجيات شائعة الاستخدام لتعزيز تعليم حقوق الإنسان في المناهج الرسمية من أجل دعم الأفكار حول الأساليب ذات الصلة في بلدكم. ويتم تسليط الضوء على مزايا وعيوب كل استراتيجية.

تهدف الخطوة الرابعة إلى النظر في استراتيجيات مختلفة لمعالجة فجوات تعليم حقوق الإنسان المحددة في رسم خرائط المناهج الدراسية الخاصة بكم. كما تهدف إلى تعزيز تعليم حقوق الإنسان في مناهج تعليم المعلمين، ويجب أن تقرروا أفضل طريقة للمناصرة من أجل تحسين دمج تعليم حقوق الإنسان. ويُمكنكم تقديم استراتيجيات مختلفة، أو اختيار واحدة فقط، للترويج لها بين السلطات التعليمية وأصحاب المصلحة. ويُمكن أن يقتضي ذلك بعض الأفكار والتحليلات للمشهد السياسي والتعليمي في سياقكم الوطني.

هناك ثلاث استراتيجيات شائعة الاستخدام لتعزيز تعليم حقوق الإنسان في المناهج الرسمية وهي:

- تعميم تعليم حقوق الإنسان في مختلف المواد.
- دمج أهداف تعليم حقوق الإنسان في المواد الأساسية.
- تطوير دورة قائمة بذاتها حول حقوق الإنسان.

يجب أن يأخذ اختيار الاستراتيجية في الاعتبار تنظيم تعليم المعلمين في بلدكم، سواء كان ذلك تعليمًا للمعلمين قبل الخدمة و/أو تعليمًا للمعلمين في الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يترتب على نموذج برنامج تعليم المعلمين تأثير على اختيار النهج.

نماذج تعليم المعلمين

النموذج المتزامن: يتم دمج الموضوع والأساليب البيداغوجية والتعليمية في نفس البرنامج التعليمي. ويحصل الطلاب على درجة واحدة مشتركة من خلال دراسة كل من الموضوع والنظرية والأساليب البيداغوجية. وغالبًا ما يتم توفير النموذج المتزامن من قبل كليات تعليم المعلمين (الجامعة).

النموذج المتتابع: يتم فصل الموضوع عن الأساليب البيداغوجية والتعليمية. وغالبًا ما يحصل الطلاب على مؤهل في مادة واحدة أو أكثر (مثل علم الأحياء أو التاريخ) وبعد ذلك يحصلون على مؤهل إضافي في التدريس على سبيل المثال، ما بعد البكالوريا أو درجة الماجستير. وغالبًا ما يتم توفير النموذج المتتابع من قبل الجامعات.

كريج، سي جيه. (CRAIG, C. J) (2016)

إذا كان برنامج تعليم المعلمين نموذجًا متزامنًا، فيمكن تعميم تعليم حقوق الإنسان بسهولة أكبر عبر المواد الدراسية، أو دمجه في مواد مختارة أو تطويره كدورة مستقلة.

وستكون الإستراتيجية الأكثر وضوحًا في النموذج المتتابع هي دمج تعليم حقوق الإنسان في المواد الأساسية مثل المواد التعليمية والبيداغوجية وإذا أمكن في مواضيع مختارة مثل تعليم المواطنة، والدراسات الاجتماعية، والتاريخ، والدين.

تعميم تعليم حقوق الإنسان في مختلف المواد

يعني التعميم أن يتم ذكر مبادئ وأهداف تعليم حقوق الإنسان بشكل صريح في المناهج الدراسية لتعليم المعلمين وأن يتم تنفيذها من قبل المتخصصين في التعليم (المعلمين والمحاضرين) والمؤسسات التعليمية (المدارس والكليات والجامعات). ويُمكن لدمج هدف تعلم تعليم حقوق الإنسان في العديد من المواد أن يكون بمثابة وسيلة لتعميم تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين. ومن خلال تعميم تعليم حقوق الإنسان، فإنه يُصبح أقل عرضة لتغيير مراجعات المناهج.

يُمكن أن يؤدي تعميم مبادئ وقيم تعليم حقوق الإنسان في المواد البيداغوجية إلى تعزيز قدرة المعلمين المحتملين على التدريس ودعم التعليم «من خلال» حقوق الإنسان، والتي، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعليم حقوق الإنسان، «تشمل التعلم والتدريس بطريقة تحترم حقوق كل من المعلمين والمتعلمين». [16] وعلاوة على ذلك، يُشجع تعليم حقوق الإنسان الأساليب التشاركية التي تُركز على المتعلم، ودوافع تشجيعها في جميع المواد، إلى جانب قيم حقوق الإنسان ذات الروابط الواضحة بالنظام الدولي لحقوق الإنسان.

وتتمثل المزايا فيما يلي:

- لن يكون تعليم حقوق الإنسان عرضة للتغييرات في المناهج الدراسية إذا تم دمجه في العديد من المواد وفي المنهجيات البيداغوجية.
- سيكون البُعد الخاص ب«وسيلة» تعليم حقوق الإنسان قويًا في هذا النهج، والذي من شأنه أن يدعم التركيز المستمر والقوي على ضمان عدم التمييز والمساواة والإدماج والمشاركة من قبل المعلمين المحتملين.

وتتمثل العيوب فيما يلي:

- لا توجد مادة «أساسية» لتعليم حقوق الإنسان، كما أنه هو معرض لخطر المعالجة السطحية أو الإهمال في جميع المواد والمواضيع.
- هناك خطر يتمثل في أن التدريس باعتماد تعليم حقوق الإنسان ك«وسيلة» لا يرتبط بالتدريس «من أجل» و «حول» حقوق الإنسان على النحو المطلوب في إعلان الأمم المتحدة بشأن تعليم حقوق الإنسان (17)، ونتيجة لذلك، فإن الطلاب لا يتعلمون أن المنهجية البيداغوجية تستند إلى مبادئ ومعايير حقوق الإنسان وتصونها.
- من الصعب تنفيذه في النموذج المتتابع لبرنامج تعليم المعلمين.

دمج أهداف تعليم حقوق الإنسان في المواد الأساسية

يُمكن أن يساعد دمج أهداف تعلم تعليم حقوق الإنسان في مادة أو مادتين أساسيتين في ضمان تدريب جميع المعلمين على تعليم وتعزيز تعليم حقوق الإنسان في المدارس. وتُشير المادة «الأساسية» إلى «المادة التي من المرجح أن تُساعد المتعلمين من خلال نطاقها وطبيعتها على تطوير معارف ومهارات ومواقف معينة لا تتخصص فيها مادة واحدة (...)». [18]

ومع ذلك، إذا كنتم ترغبون في التأكد من تدريب جميع المعلمين المحتملين على تعليم حقوق الإنسان، فسيتعين عليكم دمجه في المواد الإلزامية مثل الدراسات التعليمية والبيداغوجية (انظر الخطوة الخامسة للحصول على أمثلة). وغالبًا ما تتعلق هذه المواد بكفاءات المعلم الرئيسية المتعلقة بالمعلم كمهني بيداغوجي وكشخصية مرجعية (انظر الشكل 3 في الجزء الثاني). وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن ربط تعليم حقوق الإنسان بسهولة بالمواد التالية: تعليم المواطنة والعلوم الاجتماعية والتاريخ والمهارات الحياتية والفلسفة والدين والأدب، والفن واللغات والتكنولوجيا. (انظر الأمثلة الواردة في دليل مناهج تعليم حقوق الإنسان للمدارس الابتدائية والثانوية).

وبصفتكم مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، عليكم أن تضعوا أنفسكم في وضع يمكنكم من خلاله تقديم مجالات محتوى تعليم حقوق الإنسان وأهداف التعلم لمطوري المناهج وأصحاب المصلحة التعليميين الآخرين. ويجب أن يكون ذلك ذي صلة بالمادة (المواد) الأساسية وأن يتضمن تعليم حقوق الإنسان بشكل صريح وبطريقة تعزز هوية المادة. وبالتالي، فمن المهم أن تكونوا على دراية بالمادة الحالية لكي تتمكنوا من توضيح كيفية ارتباط تعليم حقوق الإنسان بمحتوى المادة والكفاءات وتقديم مقترحات لأهداف تعلم جديدة. ويمكن أن يكون من المفيد أيضًا بشكل استراتيجي النظر في متطلبات الاختبار نظرًا لأنها غالبًا ما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأهداف التعلم.

وتتمثل المزايا فيما يلي:

- يمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال دمج تعليم حقوق الإنسان في مادة قائمة أن توضّح كيف يمكن لتعليم حقوق الإنسان أن يساهم في تأهيل المحتوى والكفاءات الحالية على مستوى المعرفة والمهارات والمواقف.
- ومن المرجح أن يتم تحقيق النجاح لأن هذا الدمج لن يتعارض مع وجود مواد أخرى يُمكن أن يُحل محلها.
- يُمكن لنتائج التعلّم في المناهج للمواد الدراسية التي تشير إلى حقوق الإنسان مثل تعليم المواطنة والدراسات الاجتماعية والتاريخ والدين أن تُبرر الحاجة أيضًا إلى تضمين أهداف التعلم لتعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين.
- سيكون الدمج في مادة أو مادتين قائمتين هدفًا واقعيًا لمُعظم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتتمثل العيوب فيما يلي:

- إذا لم تكن المادة الأساسية إلزامية لجميع الطلاب، فلن يقوم العديد من المعلمين المحتملين ببناء خبرة في مجال تعليم حقوق الإنسان.
- يُمكن أن يقتصر الأمر في المواد البيداغوجية على ان ينعكس تعليم حقوق الإنسان فقط في المنهجية البيداغوجية دون أن يرتبط بالمعرفة حول معايير وقواعد حقوق الإنسان.
- لن تكون معالجة تعليم حقوق الإنسان في المناهج معالجة شاملة، ولكنها ستتحول إلى معالجة مجزأة للقضايا الرئيسية غير المدمجة في المادة (المواد) على جميع المستويات.

تطوير دورة قائمة بذاتها حول حقوق الإنسان

يسمح تقديم تعليم حقوق الإنسان كمادة أو دورة منفصلة بالحصول على مُقدمة متعمقة حول معايير وآليات حقوق الإنسان والتوطين. ويُمكن أن تكون المادة أو الدورة إلزامية أو اختيارية، كما يُمكن تقديمها تحت عنوان ضمني لحقوق الإنسان، مثل «تعليم المواطنة»، أو عنوان صريح مثل «حقوق الطفل». ويُمكن أن تتاح للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أنظمة التعليم اللامركزية أو اللامركزية جزئيًا فرصة لتطوير مادة أو دورة بالتعاون مع السلطات الإقليمية أو مؤسسات المعلمين. وغالبًا ما تكون هذه المواد أو الدورات اختيارية.

وتتمثل المزايا فيما يلي:

- تعتمد المادة أو الدورة على منطقها الخاص ويمكن أن تتضمن أهدافًا تعليمية مُرتبطة بكفاءات كل من المعلمين كمهنيين بيداغوجيين في التدريس حول حقوق الإنسان ومن خلالها ومن أجلها، وكشخصيات مرجعية تحمي حقوق الأطفال.
- من المرجح أن تكون أهداف التعلم شاملة ومتماسكة مع تصنيف واضح ومفصل ولها ميزانية مخصصة لتدريس دورة تعليم حقوق الإنسان.

وتتمثل العيوب فيما يلي:

- سيكون وجود تعليم حقوق الإنسان في المناهج عرضة لمراجعات المناهج المستقبلية إذا تغيرت الإرادة السياسية أو إطار برنامج تعليم المعلمين، وتمت إزالة المادة أو الدورة، مما من شانه ان يُشكّل نكسة كبيرة.
- إذا لم يكن الموضوع أو الدورة إلزاميًا، بل اختياريًا، فلن يحصل جميع الطلاب على تعليم حقوق الإنسان.

يُعد الالتزام الدولي للبلد بتنفيذ تعليم حقوق الإنسان في جميع الاستراتيجيات الثلاث أساسًا للتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسلطات التعليمية وأصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التأكيد على كيف يمكن أن تكون حقوق الإنسان بوصلة بيداغوجية للعديد من جوانب دور المعلم (انظر الشكل 3 في الجزء 2). ويؤهل تعليم حقوق الإنسان منهجية التدريس وكذلك تعليم الطلاب لممارسة حقوقهم واحترام الآخرين، وعدم نسيان تجهيز المعلم كسلطة مهنية قادرة على التصرف عندما تنتهك حقوق الطفل. وتُعتبر هذه حجج مُهمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتوصية بمنهج واضح له أهداف تعليمية ومجالات محتوى وأهداف تعلّم مع الإشارة إلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان.

كونوا على دراية بالمناهج المكتظة

> فرضت التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية الأخيرة ضغوطًا على الأنظمة المدرسية لتكييف مناهجها لتشمل مجموعة متنوعة من المهارات. (...) الأمر الذي يخلق توترات ومطالب متنافسة تجعل الطلاب يعملون بشكل مكثف للغاية دون أن يكون لديهم الوقت لتعميق تعلمهم. (...) و "يُعد ربط المواضيع / المحاور أو تطوير المهارات في مجالات التعلم أحد الاتجاهات الرئيسية في المناهج في المدارس والبلدان."
> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020/2021، «الرسائل الرئيسية» (الويب)

يُقدم منهج تعليم المعلمين في غانا مثالاً على كيف أن حقوق الطفل هي مبدأ توجيهي للعملية التعليمية بأكملها ويُحدد أهداف تعليم المعلمين. [19]

الإطار 9: مقتطفات من منهج تعليم المعلمين في غانا

يتمثل الغرض في إعداد معلم يتسم بما يلي:

- لديه فهم جيد للمتعلمين وتطورهم واحتياجاتهم وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، فضلاً عن احترام حقوقهم كبشر.
- يُظهر القدرة على دمج المناهج الدراسية والمادة والمعرفة البيداغوجية، ويُخطط ويستخدم استراتيجيات وموارد تعليمية تفاعلية متمايزة لتحسين نتائج التعلم لجميع المتعلمين بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو الإعاقة أو الموقع الجغرافي.
- هو متعلم مشارك نشط مع طلابه ومتعلم مدى الحياة ومتواصل فعال وديمقراطي في تصميم وترتيب خبرات التعلم للمتعلمين.

يجب أن يكون المعلمون على دراية وفهم بقضايا حقوق الطفل وكيف تشكل العملية التعليمية بأكملها مع ضمان ارتباط الإنصاف والشمولية بشكل مباشر باحترام حقوق الطفل.

وزارة التربية والتعليم، جمهورية غانا: الإطار الوطني لتعليم المعلمين، ص 16 و41.

وضع الأهداف التعليمية لتعليم حقوق الإنسان

الناتج الموصى به

يتم تطوير أهداف تعلم تعليم حقوق الإنسان لمنهج تعليم المعلمين في السياق الوطني الخاص بكم وإبلاغها إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في مراجعة المناهج.

اقتراحات إرشادية للخطوة الخامسة

قائمة مرجعية لتوجيه تطوير أهداف تعلم الموارد البشرية، وأمثلة لأهداف تعلم الموارد البشرية في مادتين أساسيتين يُمكن أن تكونا مصدر إلهام. بالإضافة إلى مثال على أهداف تعليم حقوق الإنسان لدورة قائمة بذاتها حول حقوق الإنسان.

تتمثل الخطوة الخامسة في تطوير تعليم حقوق الإنسان التي يمكن لمؤسستكم الوطنية لحقوق الإنسان تقديمها والترويج لها للسلطات التعليمية وأصحاب المصلحة في عمليات تطوير المناهج الدراسية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المؤسسي. ويجب أن تستند أهداف التعلم هذه المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان إلى تحليلاتكم وتأملاتكم من الخطوات السابقة.

يجب أن تعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مساءلة الدول عن دمج تعليم حقوق الإنسان بشكل صريح في المناهج الدراسية وضمان تأهيل المعلمين المحتملين للتدريس حول حقوق الإنسان ومن خلالها ومن أجلها وبناء بيئة تعليمية ومدرسية غير تمييزية. فإذا كان المنهج يحتوي بالفعل على مواضيع تتماشى مع مبادئ وقيم حقوق الإنسان، فإنه يُمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تقترح إدراج بعض الإشارات الصريحة إلى التزامات حقوق الإنسان، وتوفير نهج أكثر احترافًا وقائمًا على الحقائق فيما يتعلق بهذه المسألة وضمان وضوح الروابط مع معايير وقواعد حقوق الإنسان.

لقد قمنا بتطوير قائمة مرجعية (انظر المربع أدناه) مصحوبة بالمبادئ الأساسية للإبلاغ عن تطوير أهداف تعلم المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان في مناهج تعليم المعلمين.

قائمة مرجعية لتطوير أهداف التعلم القائمة على الكفاءة

- **تضمين منظور حقوق الإنسان في تعليم المعلمين**
تُدرك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالفعل التحديات والفرص القائمة في مجال حقوق الإنسان في السياق الوطني. ومن الضروري دمج هذا الفهم في عملية تطوير المناهج الدراسية للتأكد من معالجة تعليم حقوق الإنسان لمشاكل حقوق الإنسان الحقيقية التي تؤثر على الحياة اليومية للناس.

- **المساواة في المعاملة وعدم التمييز**
ضمان معاملة الفئات الضعيفة في المناهج الدراسية على أساس المساواة وعدم التمييز وتعليم المعلمين المحتملين لمنع ومعالجة التمييز وانتهاك حقوق الطفل.

- **استخدم المنظور البيداغوجي المزدوج**
يجب على الطلاب اكتساب فهم لتعليم حقوق الإنسان وتعلم كيفية تدريسها في المدارس. وهو ما يشكل كفاءات في قواعد ومعايير حقوق الإنسان بالإضافة إلى نهج بيداغوجي قائم على حقوق الإنسان.

- **اختيار التعليم الصريح لحقوق الإنسان**
التعليم الصريح لحقوق الإنسان هو الضمان الوحيد لحدوث تعليم حقوق الإنسان في تنفيذ المناهج الدراسية. كما أنه الطريقة الوحيدة التي يمكنكم من خلالها، بصفتكم مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، مساءلة الدولة عن توفير تعليم حقوق الإنسان.

- **إدماج تعليم حقوق الإنسان في الجزء الملزم من المنهج**
اختيار تعزيز مكانة تعليم حقوق الإنسان في الجزء الملزم من المناهج الدراسية من أجل تأمين وجود مستدام في المناهج الدراسية.

- **فهم السياقات التعليمية التي ستقومون فيها بتطوير منهج تعليم حقوق الإنسان**
ويشمل ذلك المنهج الرسمي بجميع أشكاله وعمليات تطوير المناهج والجهات الفاعلة والفرص والتحديات لدمج تعليم حقوق الإنسان في المناهج الرسمية. وتُعتبر هذه عملية مسار تعلم مستمر.

- **تعزيز عملية شاملة لتطوير المناهج**
تمشياً مع النهج القائم على حقوق الإنسان، يجب تشجيع وزارة التربية والتعليم (التعليم العالي) والسلطات التعليمية على إشراك الجهات المسؤولة وأصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية تطوير مناهج تعليم حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون هذه العمليات تشاركية وشفافة وتنطوي على تنمية القدرات في مجال تعليم حقوق الإنسان، حسب الضرورة.

- **تطوير إطار شامل لتنمية تعليم حقوق الإنسان**
إعداد أعمال المناصرة الخاصة بكم من خلال صياغة إطار شامل لتعليم حقوق الإنسان مصحوب بأهداف تعليمية شاملة ومجالات المحتوى أو الكفاءة وأهداف التعلم الملموسة فيما يتعلق بكل من المعارف والمهارات. ويُمكن أن يكون إطار تعليم حقوق الإنسان بمثابة نقطة مرجعية لاستراتيجية تطوير المناهج الخاصة بكم والربط مع السياسات الأخرى التي تتناول تعليم المعلمين.

أمثلة عن الأهداف التعليمية لتعليم حقوق الإنسان في المواد الأساسية

تهدف نماذج أهداف التعلّم فيما يتعلق بتعليم حقوق الإنسان إلى أن تكون مصدر إلهام عند اقتراح توصيات لتطوير المناهج الدراسية حول التعليم الصريح لحقوق الإنسان في سياق بلدكم

. تمت صياغة مجالات المحتوى وأهداف التعلم لمادتين أساسيتين مختلفتين: الدراسات التعليمية والدراسات البيداغوجية وفن التعليم. ويُمكنك الحصول على الإلهام والعينات لمواد محددة في المدارس الابتدائية والثانوية للمواطنة/ العلوم الاجتماعية والدين والتاريخ والدراسات البيئية في «دليل منهج تعليم حقوق الإنسان للمدارس الابتدائية والثانوية» المكافئ.

الدراسات التعليمية
مجالات المحتوى: الخلفية التاريخية لحقوق الإنسان والنظام الدولي والوطني لحماية حقوق الإنسان
كفاءات المعلم/أهداف التعلم
اكتساب الطالب لمعرفة بما يلي: • الخلفية التاريخية لحقوق الإنسان وتطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان. • معايير حقوق الإنسان مثل إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. • تنفيذ حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية. **يمكن للطالب أن يقوم بما يلي:** • شرح الآليات الرئيسية لحماية المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالسياق الوطني. • تحديد وتوضيح خلفية قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في السياق الوطني. • تحليل ومناقشة العلاقات بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.
مجالات المحتوى: العلاقة بين الأهداف الوطنية للتعليم والقواعد والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.
كفاءات المعلم/أهداف التعلم
اكتساب الطالب لمعرفة بما يلي: • معايير ومبادئ حقوق الإنسان مثل عدم التمييز والمساواة في المعاملة والكرامة الإنسانية. • أسباب التمييز المحمية مثل النوع الاجتماعي، أو العمر أو العرق أو اللغة أو الدين أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو الرأي السياسي أو غير ذلك. **يمكن للطالب أن يقوم بما يلي:** • تحليل الأهداف الوطنية للتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية فيما يتعلق بقواعد ومبادئ حقوق الإنسان. • اتخاذ إجراءات عندما تظهر قضايا حقوق الإنسان مثل التمييز في سياق المدرسة أو على مستوى الفصل الدراسي أو المدرسة أو المناهج الدراسية. • تعزيز تنظيم قائم على حقوق الإنسان للتعليم والثقافة المدرسية تبرره معايير ومبادئ حقوق الإنسان. • مناقشة حقوق وواجبات الطلاب والمعلمين. • التأمل في القيم الخاصة والمفاهيم المسبقة لتجنب القوالب النمطية في التعليم فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي أو العمر أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو غير ذلك.

الدراسات التعليمية
مجالات المحتوى: حقوق الطفل والمعلم كسلطة مهنية
كفاءات المعلم/أهداف التعلم
اكتساب الطالب لمعرفة بما يلي: • اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ الأساسية مثل عدم التمييز (المادة 2) ومصالح الطفل الفضلى (المادة 3، وحق الطفل في التعبير عن آرائه (المادة 12) والحق في التعليم (المادتان 28 و29). • حالة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في التشريعات الوطنية. • الآلية الوطنية والدولية لحماية حقوق الطفل. **يمكن للطالب أن يقوم بما يلي:** • تعزيز الاحترام الفعّال لوضع الطفل كصاحب حقوق الإنسان في المدرسة والفصول الدراسية. • تطبيق اتفاقية حقوق الطفل على تجارب حياة الأطفال. • تنفيذ المبادئ الأساسية لحقوق الطفل في الممارسة البيداغوجية والتفاعل مع الأطفال. • استخدام آليات الحماية عند انتهاك حق الطفل. • إشراك السلطات الاجتماعية عندما يتعرض الطفل لسوء المعاملة ويحتاج إلى الحماية.

الدراسات البيداغوجية وفن التعليم
مجالات المحتوى: تعليم «حول» حقوق الإنسان
كفاءات المعلم/أهداف التعلم
اكتساب الطالب لمعرفة بما يلي: • اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية التي تقدم الحقوق الأساسية والحق في التعليم. • مبادئ حقوق الإنسان، مثل العالمية وعدم القابلية للتصرف وعدم القابلية للتجزئة والترابط والتشابك. • معايير ومبادئ حقوق الإنسان مثل الكرامة الإنسانية وعدم التمييز والمساواة. • قضايا حقوق الإنسان في السياق الوطني. **يمكن للطالب أن يقوم بما يلي:** • تطوير تعليم حقوق الإنسان الذي يعزز فهم حقوق الإنسان وعالميتها وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، فضلاً عن آليات حمايتها. • ربط مبادئ حقوق الإنسان مثل الكرامة الإنسانية وعدم التمييز والمساواة بحياة الأطفال اليومية. • تعليم قضايا حقوق الإنسان على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. • إعداد أنشطة تعليمية مرتبطو بالمحتوى الأساسي لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى.

الدراسات البيداغوجية وفن التعليم
مجالات المحتوى: التدريس «من خلال» حقوق الإنسان
كفاءات المعلم/أهداف التعلم
اكتساب الطالب لمعرفة بما يلي: • البيداغوجية التي تحترم الحقوق وتركز على الطفل والتشاركية والشاملة. • تعليم حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان ومبادئ التدريس حول حقوق الإنسان ومن خلالها ومن أجلها. • القيم الخاصة وخطر التحيزات والقوالب النمطية. **يمكن للطالب أن يقوم بما يلي:** • تنفيذ منهجية تحترم الحقوق، واحترام كرامة وحقوق كل تلميذ، وتعزيز تكافؤ الفرص للجميع. • تنفيذ منهجية تركز على الطفل، وخلق بيئات تعليمية منفتحة وشاملة، وتعزيز المساواة باستخدام الأساليب المناسبة لنقاط القوة والقدرات وأسلوب التعلم لكل تلميذ، مع إيلاء اهتمام خاص للطلاب ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة. • تنفيذ منهجية تشاركية تمكّن التلاميذ من وضع حقوق الإنسان موضع التنفيذ. • تنفيذ منهجية شاملة، والاعتراف بالحق في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، واحترام التنوع البشري، وضمان توجيه التعليم نحو التنمية الكاملة للإمكانات البشرية والشعور بالكرامة.
مجالات المحتوى: التدريس «من أجل» حقوق الإنسان
كفاءات المعلم/أهداف التعلم
اكتساب الطالب لمعرفة بما يلي: • كيف تنطبق حقوق الإنسان على تجارب الأطفال وحياتهم اليومية. • اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ الأساسية مثل عدم التمييز (المادة 2) والمصالح الفضلى للطفل (المادة 3) وحق الطفل في إبداء رأيه الخاص (المادة 12). • أسباب التمييز والقضايا المتعلقة بحقوق الأقليات في السياق الوطني. **يمكن للطالب أن يقوم بما يلي:** • توجيه التلاميذ لممارسة حقوقهم واحترام حقوق الآخرين في الفصول الدراسية والمدرسة والمجتمع. • تعزيز وعي التلاميذ وقدرتهم على تحديد الصور النمطية والتمييز فيما يتعلق بالعرق أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو العمر أو الخلفية الاجتماعية أو غير ذلك. • تطوير فهم الطلاب وقدرتهم على العمل وفقًا لقيم حقوق الإنسان مثل الكرامة الإنسانية والمساواة وعدم التمييز. • تعزيز مشاركة الطلاب في مجتمع حر وتمتعهم بروح التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين الشعوب والجماعات العرقية والدينية. • التدريس بطريقة تساهم في منع جميع جوانب التمييز والتحيّز والقضاء عليها.

أمثلة عن أهداف التعلم فيما يتعلق بتعليم حقوق الإنسان في مادة مستقلة عن حقوق الإنسان

يُمكن أن تشمل برامج تعليم المعلمين كلاً من المواد الإلزامية والمواد أو الدورات الاختيارية، والتي تسمى أيضًا ب «Electives» باللغة الإنجليزية. ويُمكن للطالب في بعض البلدان الاختيار من بين مجموعة من المواد، بينما تظل الدراسات التعليمية والبيداغوجية إلزامية. في حالات أخرى، يتم تطوير المواد الاختيارية محليًا على المستوى المؤسسي، مما يسمح ببعض الاستقلالية للمؤسسة الواحدة لتقديم مواد ذات أهمية خاصة أو اتجاهات ناشئة. وهو ما من شأنه أن يُوفر فرصة لتقديم دورة تعليم حقوق الإنسان.

ملاحظة

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا المشاركة في تطوير دورات اختيارية أو إلزامية لتعليم حقوق الإنسان للمعلمين أثناء الخدمة بهدف تأهيل معلمي المدارس الحاليين لتنفيذ تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية.

غالبًا ما يُمكن تطوير المواد أو الدورات الاختيارية بالتعاون مع مؤسسات خارجية، مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكومية. وهو ما من شأنه أن يُشكل فرصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتعاون والمساهمة بمعرفتها وكفاءاتها المفيدة في مجال تعليم حقوق الإنسان.

وفي الدانمرك، أعد المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان دورة متعددة التخصصات بشأن تدريس حقوق الإنسان بالتعاون مع معلمين من المؤسسات الوطنية لتعليم المعلمين.

وتمثل الهدف من الدورة في تعزيز كفاءات الطلاب في تدريس حقوق الإنسان، بناءً على ثلاثة مجالات محتوى رئيسية:

- تعليم حقوق الإنسان.
- الخلفية والحالة وتفسير حقوق الإنسان.
- حقوق الإنسان كمعيار في العمل البيداغوجية.

تتضمن الدورة مواضيع مثل:

- المساواة في المعاملة وعدم التمييز فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والإعاقة والدين والعمر والتوجه الجنسي والعرق والأصل الإثني.
- الأطفال الضعفاء في سياقات المدرسة والأسرة، بما في ذلك المعلم كسلطة مهنية.
- الحق في الخصوصية في العالم الرقمي مع التركيز على الأطفال ووسائل التواصل الاجتماعي.
- حرية الدين والمعضلات الثقافية في سياق المدرسة.
- حقوق الإنسان كأساس للديمقراطية والتكوين الديمقراطي.
- النقد الحالي لحقوق الإنسان، والأسئلة المتعلقة بالتفسيرات الموسعة مقابل التفسيرات الأكثر دقة لالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

وإذا أكمل الطالب الدورة، فإنه يحصل على شهادة مستشار في تعليم حقوق الإنسان ويتم تعليمه لتطبيق تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية.

تعليم حقوق الإنسان	
أهداف التعلم: كفاءات المعلمين في مجال تعليم حقوق الإنسان	
المهارات: يمكن للطالب أن يقوم بما يلي:	**المعارف:** اكتساب الطالب لمعرفة بما يلي:
العمل كمستشار لحقوق الإنسان في المدارس، والمساهمة في تطوير مقاربات جديدة لفن تعليم حقوق الإنسان.	اتفاقيات حقوق الإنسان وإطار تعليم حقوق الإنسان.
تخطيط وتطوير دورات تفاعلية وتشاركية وأنشطة تعليمية حول حقوق الإنسان تتكيف مع العمر وتتعلق بالمواد المدرسية وأهداف التعلم ومع احترام حقوق المشاركين.	المقاربات البيداغوجية والمواد التعليمية والتمارين التي تعزز النهج القائم على حقوق الإنسان وتعليم حقوق الإنسان.
تحليل قضايا حقوق الإنسان المحددة في المدرسة في ضوء التوصيات الدولية للدانمرك بشأن الأطفال والتعليم.	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ودورات إعداد التقارير والتفويض التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال والتعليم.
نشر المعرفة المتكيفة مع العمر والمادة الدراسية حول خلفية حقوق الإنسان ومكانتها وارتباطها بالمجتمع الديمقراطي الحديث.	حالة حقوق الإنسان في الدنمارك والتفاعل بين النظام الديمقراطي الدنماركي والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.
الاعتراف بعدم المساواة والتمييز بين الطلاب والمعلمين والعمل على التصدي لها.	مبدأ المساواة في المعاملة والتشريع الدانماركي للمعاملة المتساوية وفقًا للتشريعات الدولية المتعلقة بالمساواة في المعاملة وعدم التمييز.
تجسيد العلاقة بين هدف المدرسة الابتدائية المتمثل في التعليم وبين حقوق الإنسان.	التاريخ والقيم الأساسية لحقوق الإنسان.
النظر في المعضلات الأخلاقية والمتعلقة بحقوق الإنسان والتعامل معها فيما يتعلق بمجالات الدين والتعليم.	الدين وحقوق الإنسان في سياق المدرسة.
التدريس بطرق تعزز بيئة تعليمية منفتحة وشاملة بغض النظر عن العرق أو الدين أو المعتقد أو العمر أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية أو الخلفية الاجتماعية أو غيرها.	المقاربات البيداغوجية التي تهدف إلى خلق فرص متساوية للجميع والحماية من التمييز.
تمثيل ومناقشة دور المعلم فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الأطفال في المدرسة وفي أوقات الفراغ وفي الأسرة.	دور المعلم في حماية حقوق الإنسان الأساسية للتلاميذ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والمبادئ الأساسية للمساواة (المادة 2) والمصالح الفضلى للطفل (المادة 3) والحياة والتنمية (المادة 6) والحق في الرأي الخاص (المادة 12).
صياغة الإخطارات للسلطات الاجتماعية بلغة مناسبة ومع احترام حقوق الطفل.	حقوق الإنسان الأساسية للأطفال الضعفاء في السياقات المدرسية والعائلية.

المناهج والمواد التعليمية

يُشير المنهج في سياق المدرسة إلى الموارد المستخدمة لتحويل أهداف التعلّم إلى تعليم نموذجي مع اقتراحات للمقاربات البيداغوجية والمواضيع والأنشطة التعليمية. وعلى الرغم من أن تكون هذه الأدلة الموجهة لمعلمي المدارس مُفصلة إلى حد كبير، إلا أن المناهج الدراسية في تعليم المعلمين غالبًا ما تكون أكثر عمومية وتُركز على الأدبيات لتغطية المواضيع في مادة ما. ومع ذلك، يُمكن أن تتضمن بعض هذه المواد التعليمية أنشطة تعليمية ومقاربات بيداغوجية خاصة بالمحتوى.

المواد التعليمية الموجودة عبر الإنترنت حول حقوق الإنسان

طوّر المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان مواد تعليمية مجانية على الإنترنت بشأن عدم التمييز. تعرّف على المزيد

سواء تم تطوير خطة الدرس والأدبيات أو الموافقة عليها على المستوى الوطني أو المحلي أو المؤسسي أو من قبل المعلم الفردي فإنها تختلف من بلد إلى آخر. ومع ذلك، لإعداد المعلمين المحتملين لتدريس وتعزيز تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية، فمن الضروري إدراج المواد التعليمية المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان في مناهج تعليم المعلمين. ويُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المساهمة في ذلك من خلال تطوير المواد التعليمية ولفت الانتباه إلى مواد حقوق الإنسان الموجودة بالفعل وذات الصلة والمنشورات والتحليلات وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يُمكن أن تكون كل من الموارد التعليمية التي تهدف إلى تعليم المعلمين والموارد التي تستهدف أطفال المدارس ذات صلة بمنهج تعليم المعلمين. وعندما تكون هناك مؤلفات معتمدة لبرامج تعليم المعلمين، فإنه يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العمل بشكل استراتيجي على دمج مواد تدريس حقوق الإنسان في هذه القوائم الملزمة. ولقد تم أيضًا في العديد من البلدان إنشاء موارد تعليمية عالية الجودة في مجال تعليم حقوق الإنسان من قبل المنظمات غير الحكومية.

يُمكن أن تكون التقارير المواضيعية حول قضايا حقوق الإنسان وتقارير الحالة عن التنفيذ الوطني من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مفيدة أيضًا في تعليم المعلمين. كما يُمكن استخدامها لمناقشة قضايا حقوق الإنسان الوطنية.

الرصد والتقييم

الناتج الموصى به

أولاً، مجموعة مختارة من مجالات تعليم حقوق الإنسان التي ستقوم مؤسستكم الوطنية لحقوق الإنسان برصدها وتقييمها. ثم تقديم بيانات عن حالة أو تقدم تنفيذ تعليم حقوق الإنسان ذو الصلة بتعليم المعلمين في المجالات المختارة.

اقتراحات إرشادية للخطوة السادسة

هناك 5 مجالات ذات صلة يجب مراعاتها في رصد تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين والتي يمكن أن تدعم تطوير خطة رصد تعليم حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تقديم عرض لأداة رصد تعليم حقوق الإنسان على الإنترنت من شأنه أن يُسهّل على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عملية رصد تعليم حقوق الإنسان في التعليم الابتدائي والثانوي وتعليم المعلمين.

تتمثل الخطوة السادسة في توثيق الممارسات الجيدة ومشاركة الأدلة المتعلقة بها.
من المهم التفكير في كيفية تقييم ورصد التقدم المحرز في تنفيذ تعليم حقوق الإنسان. حيث تعتبر دراسة جميع المستويات، من إطار السياسة إلى نتائج التعلم وبيئة التعلم، أمرًا صعبًا للغاية. ولكن لا ينبغي أن يردع ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن محاولة رصد جهود الدولة في مجال تعليم حقوق الإنسان. كما أنه من الجيد تحديد نطاق محدد للرصد، واستبعاد بعض المجالات بصورة واعية. ومن المُمكن دائمًا توسيع النطاق وإدراج المزيد من المجالات لاحقًا. ويُمكن استخدام البيانات في تقارير الدول إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان وكذلك في الإبلاغ عن التقدم الوطني نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

التعلم من الأقران في مجال تعليم حقوق الإنسان

المشاركة في أنشطة التقييم الدولية ذات الصلة والمشاركة في المبادرات العالمية وغيرها لمواكبة الأدلة والممارسات الجيدة. وهو ما من شأنه أن يساعد على تقييم الممارسات والمبادرات الخاصة والتعلم من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأخرى.

ترد فيما يلي خمس مجالات ذات صلة يجب مراعاتها عند رصد تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين. حيث يُمكن رصد البعض منها بميزانيات متواضعة، في حين يتطلب البعض الآخر عمليات رصد أكثر كثافة في استخدام الموارد.

تعليم حقوق الإنسان في آليات الرصد والتقييم القائمة

فحص آليات التقييم أو التقدير الوطنية الحالية في تعليم المعلمين والمجالات ذات الصلة (مثل المدارس وبيئة التعلم ورفاهية الطلاب وعدم التمييز وتقييمات التعلّم وما إلى ذلك). وغالبًا ما يكون لدى وزارات التعليم إجراءاتها الخاصة لرصد تنفيذ المناهج الدراسية الإلزامية. ويجدر في هذا الصدد المناصرة من اجل إدراج رصد تعليم حقوق الإنسان في مثل هذه الإجراءات والآليات القائمة. وهو ما من شأنه أن يحُد من عبء العمل على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، نظرًا لأنه سيتم جمع البيانات من قبل السلطات التعليمية أو أصحاب المصلحة الآخرين. كما أنه يعطي صلاحية للبيانات إذا كانت السلطات الوطنية هي تولت إجراء عملية جمع البيانات.

التقييمات الذاتية من قبل المعلمين والطلاب و/أو المعلمين

اطلبوا من مؤسسات تعليم المعلمين و/أو المعلمين في المدارس أن تجري تقييمات ذاتية ورصد تقدمهم في مجال تعليم حقوق الإنسان. إذ يعتبر جمع مجموعة من المعلمين لتوثيق وتبادل الأدلة حول الممارسات الجيدة والتحديات في تدريس تعليم حقوق الإنسان أحد العناصر القيّمة للبيانات. كما عليكم أن تزودوا المربين/الطلاب/المعلمين بأدوات وأطر التقييم الذاتي اللازمة.

تنفيذ المنهج الدراسي المقصود

فحص ما إذا كان يتم تنفيذ المنهج المقصود في التدريب الفعلي للمعلمين وفقًا للصيغة المُبيّنة في وثائق السياسة. ويمكن لوزارات التعليم (التعليم العالي) أن تقدم بيانات حول ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحصول أيضًا على نظرة ثاقبة في المناهج المنفذة من خلال فحص خطط الدروس التطبيقية بما فيها المواضيع والأدبيات المختارة وكذلك من خلال المسوحات أو المقابلات مع معلمي المعلمين والزيارات إلى المؤسسات. وهو ما من شأنه أن يكون أيضًا بمثابة تقييم لتخطيط المناهج الدراسية في الخطوة الرابعة.

نتائج المناهج المنفذة

فحص ما إذا كان المنهج المقصود يؤدي إلى المناهج الدراسية التي تم التوصل إليها حتى يتمكن المعلمون من اكتساب الكفاءات المقصودة لتعليم حقوق الإنسان. ونظرًا للترابط بين مناهج تعليم المعلمين والمناهج المدرسية، فيُمكن تضمين دراسات حول تنفيذ تعليم حقوق الإنسان في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية في تقييم حول إذا كان تعليم المعلمين يزود المعلمين المحتملين بالكفاءات المناسبة تعليم حقوق الإنسان. بالإضافة إلى استخدم الأساليب المناسبة لتقييم ما يتم تدريسه وتعلمه، ويمكن أن يشمل ذلك المسوحات والمقابلات مع المتعلمين وملاحظاتهم. ويُمكن للتوصل إلى علاقة بين النتيجة وتعليم حقوق الإنسان أمرًا صعبًا للغاية، ولكن إذا لم تتقدم أو تنقص الدراسات المستمرة حول معارف الطلاب/التلاميذ ومهاراتهم ومواقفهم بشأن حقوق الإنسان، فمن الواضح أن هذه المسألة تحتاج إلى معالجة.

مصادر بيانات مختلفة ذات صلة بتعليم حقوق الإنسان

رصد وجمع البيانات ذات الصلة من مصادر مختلفة. حيث يُمكن أن تكون العديد من المواضيع ذات صلة بالمناصرة بتعليم حقوق الإنسان وتطويرها في مناهج تعليم المعلمين، مثل البيانات المتعلقة بمدى إدراج الأقليات أو الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس، وقضايا حقوق الإنسان الوطنية الرئيسية المتعلقة بالأطفال والشباب، والدراسات المتعلقة بقضايا التميز في سياق معين، وغيرها من القضايا، التي من شأنها أن توفر جميعها بيانات مفيدة لنهج قائم على الأدلة للحوار المستمر مع السلطات التعليمية وأصحاب المصلحة الآخرين حول الكفاءات اللازمة لـ المعلمين المحتملين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يكون ذلك مناسبًا عند المناصرة من أجل تطوير دورات تعليم حقوق الإنشان للمعلمين أثناء الخدمة لتحسين كفاءات تعليم حقوق الإنسان الخاصة بهم.

البيانات الدولية والإقليمية

من شأن بعض الدراسات الإقليمية والدولية أن تكون ذات صلة، على سبيل المثال، ببيانات مؤشر أهداف التنمية المستدامة لليونسكو 4.7.1، والدراسة الدولية للتربية المدنية والمواطنة، والتحالف العالمي لرصد التعلم، والإطار العالمي لمجالات التعلم، وتقييم الكفاءة العالمية PISA 2018، ومقاييس التعلم الابتدائي في جنوب شرق آسيا (SEA- PLM)، ومبادرة مجلس أوروبا بشأن الكفاءات من أجل الثقافة الديمقراطية وغيرها من البيانات العديدة الأخرى.

الهدف 4.7/ أداة رصد تعليم حقوق الإنسان

تولى المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، بالتشاور مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تطوير أداة مجانية عبر الإنترنت لرصد تعليم حقوق الإنسان وجوانب حقوق الإنسان في مؤشر أهداف التنمية المستدامة 4.7.1. حيث يُمكن أن تساعد الأداة في تحسين بيانات تعليم حقوق الإنسان، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في توجيه العملية نحو التنفيذ الوطني المعزز لتعليم حقوق الإنسان. كما يُمكن استخدام أداة رصد أهداف التنمية المستدامة 4.7/تعليم حقوق الإنسان بانتظام لجمع البيانات حول حالة تنفيذ تعليم حقوق الإنسان في التعليم الرسمي، بما في ذلك تعليم المعلمين. ويُمكن استخدام البيانات أيضًا في التقارير التي تعدها البلدان لرصد التنفيذ الوطني لالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استخدام الأداة نفسها في عملية رصد تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين وتوفير البيانات الأساسية لاستخدامها في التفاوض مع السلطات التعليمية حول الحاجة إلى تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين. كما يمكن أيضًا التوصية بأداة الرصد لوزارة التربية والتعليم (التعليم العالي) لتسهيل تحليل تنفيذ تعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين.

الهدف 4.7/ أداة رصد تعليم حقوق الإنسان

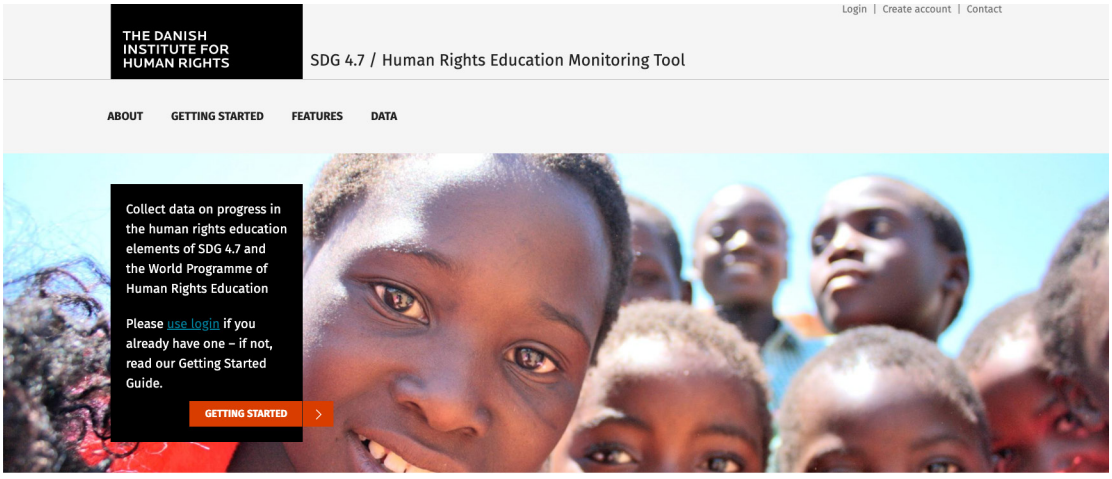

الجزء الثاني: التوجيه المفاهيمي

فهم المفاهيم الأساسية لتعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين

يقدم هذا الجزء الثاني مجموعة من الإرشادات المفاهيمية. ويرد فيما يلي تفصيل للمفاهيم الرئيسية المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان ومناهج تعليم المعلمين. ومن شأن هذه التوضيحات أن تكون مفيدة لفهم وتحليل هذا المجال.

المفاهيم الأساسية لتعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين: القواعد والمعايير

أعرب المجتمع الدولي بشكل متزايد عن توافق في الآراء بشأن المساهمة الأساسية لتعليم حقوق الإنسان في إعمال جميع حقوق الإنسان. كما تم إدراج الأحكام المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان في العديد من الصكوك والوثائق الدولية والإقليمية.[20] ويهدف تقرير حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى تعزيز التغييرات السلوكية التي تدعم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

> على كل فرد وكل هيئة من هيئات المجتمع (...) أن تسعى من خلال التربية والتعليم إلى تعزيز احترام هذه الحقوق والحريات.
> ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.

يصف إعلان الأمم المتحدة بشأن التربية والتدريب في مجال حقوق الإنسان كيف يجب إدماج تعليم حقوق الإنسان في جميع أنشطة التربية والتعليم والتدريب والإعلام والتعلّم بهدف تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساهمة في منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. [21] ويُوفر تعليم حقوق الإنسان للمتعلمين «المعارف والمهارات والفهم وتطوير مواقفهم وسلوكياتهم، لتمكينهم من المساهمة في بناء وتعزيز ثقافة عالمية لحقوق الإنسان». [22]

وفي مجال تعليم حقوق الإنسان، فمن الأهمية بمكان معالجة جميع أبعاد التعلم الثلاثة، وهي المعارف والمهارات والمواقف. حيث لا يكفي أن يعرف الطلاب عن حقوق الإنسان، بل يجب أن يكونوا أيضًا قادرين على التصرف بناءً على معرفتهم المكتسبة وأن تكون لديهم الثقة لممارسة حقوقهم واحترام حقوق الآخرين. ولتحقيق هذه الغاية، يحتاج الطلاب إلى المهارات والقيم التي تمكنهم من تطبيق حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. [23]

يعتمد تطوير المعارف والمهارات والمواقف للطلاب في تعليم المعلمين منظورًا بيداغوجيًا مزدوجًا، حيث يتم تدريس تعليم حقوق الإنسان للطلاب لغرض التمكن من تدريس تعليم حقوق الإنسان بأنفسهم. ويُشير هذا المنظور البيداغوجي المزدوج إلى أن المجموعة المستهدفة لتعليم حقوق الإنسان في تعليم المعلمين هي كل من الطالب نفسه وفي النهاية التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية.

> أفاد المعلمون بأنهم يشعرون بمزيد من الإيجابية والثقة بشأن تعزيز الإجراءات والسلوكيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتحدي القوالب النمطية الجندرية - ولكن مع ذلك، يشعر عدد أقل من المعلمين بالثقة في سلوكيات التدريس مقارنة بمجرد تقديم معلومات عنها. ومع ذلك، يعتقد معظم المعلمين أن كل هذه السلوكيات والكفاءات مهمة للتدريس».
> اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية (2021)، ص 30.

المبادئ التعليمية: حول حقوق الإنسان ومن خلالها ومن أجلها

لا يركز تعليم حقوق الإنسان على أهداف التعلم المتعلقة بالمعارف والمهارات والمواقف فحسب، بل أيضاً على عملية التعلم والتعلم والبيئات المدرسية. وهذا ما يعززه إعلان الأمم المتحدة بشأن التربية والتدريب في مجال حقوق الإنسان من خلال التأكيد على ضرورة أن يشمل تعليم حقوق الإنسان تعليم حقوق الإنسان ومن خلالها ومن أجلها. [24]

تُعتبر المبادئ الثلاثة مترابطة، ويجب أن يقوم تدريب المعلمين بإعداد المعلمين المحتملين ليكونوا قادرين على تخطيط وتنفيذ التدريس الذي يتضمن جميع المبادئ الثلاثة.

حقوق الإنسان كموضوع ووسيلة وهدف

يتعلق تعليم مجال حقوق الإنسان بالمحتوى ويشمل توفير المعرفة والفهم لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان والقيم التي تقوم عليها وآليات حمايتها.

ويتعلق التعليم من خلال حقوق الإنسان ببيئة التعلم ويشمل التعلم والتدريس بطريقة تحترم حقوق كل من المعلمين والمتعلمين.

ويتعلق التعليم من أجل حقوق الإنسان بالمهارات والمواقف ويشمل تمكين الأشخاص من التمتع بحقوقهم وممارستها واحترام حقوق الآخرين والالتزام بها.

إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (2011)، المادة. 2

ما الذي نُدرسه؟ يعني تدريس حقوق الإنسان أن مناهج تعليم المعلمين ينبغي أن تتضمن الأهداف التعليمية والمحتوى لتعزيز المعرفة بمعايير وآليات حقوق الإنسان، فضلاً عن معايير ومبادئ حقوق الإنسان. كما يجب أن يكتسب المعلمون المحتملون المعرفة الأساسية بحقوق الإنسان حتى يتمكنوا من التعرف على قضايا حقوق الإنسان في الفصل الدراسي وفهم الالتزامات التي تحمي حقوق الطفل وأولياء الأمور والمعلمين.

كيف نقوم بالتدريس؟ يتعلق التدريس من خلال حقوق الإنسان بالمنهجيات البيداغوجية وإدارة الفصول الدراسية. حيث يجب أن يكتسب الطالب المهارات والكفاءات التي تمكنه من إنشاء بيئات تعليمية شاملة وفصل دراسي يتميز باحترام الاختلافات ويتم فيه تحدي جميع جوانب التمييز والتحيّز. [25] ولا يشمل ذلك المعارف فحسب، بل أيضًا القدرة على ممارسة تعليم قائم على حقوق الإنسان حيث يكون التفاعل مع التلاميذ قائمًا على أساس احترام حقوقهم وكرامتهم. وعلاوة على ذلك، يجب على المعلمين المحتملين تعزيز احترام الذات وكذلك المساواة في النوع الاجتماعي والتسامح الثقافي. وهو ما ينطوي على تطوير كفاءات الطلاب لتنفيذ منهجيات التدريس التي تتميز بما يلي: [26]

- احترام الحقوق - خلق بيئات تعليمية تتميز باحترام حقوق كل طالب وتعزيز تكافؤ الفرص.
- التركيز على الطفل - استخدام الأساليب التي تركز على المتعلم والمناسبة لمستوى تطور الطلاب وقدراتهم وأنماط التعلم والأساليب التي تمكّن الطلاب وتبني الكرامة واحترام الذات.
- المشاركة - تشجيع المشاركة النشطة للطلاب، والتعلم التعاوني والشعور بالتضامن والإبداع.

لماذا نقوم بالتدريس؟ يعني التدريس من أجل حقوق الإنسان، على سبيل المثال، تجهيز المعلمين المحتملين لتمكين تلاميذهم والمساهمة في «التنمية الكاملة لشخصية الإنسان والإحساس بكرامته (...) بالإضافة إلى تمكين جميع الأشخاص من المشاركة بفعالية في مجتمع حر، وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الجماعات العرقية أو الإثنية أو الدينية، وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة لصون السلام». [27] ويشدد التعليم من أجل حقوق الإنسان على أهمية تمكين الطلاب من التمتع بحقوقهم وممارستها واحترام حقوق الآخرين والالتزام بها. تمت إضافة هدف آخر في تعليم المعلمين إلى جانب «من أجل حقوق الإنسان»، لأنه ينطوي أيضًا قدرة الطلاب على التفكير في كيفية تطبيق حقوق الإنسان على حياة الأطفال اليومية وتجاربهم.

حقوق الإنسان كبوصلة بيداغوجية

يمكن النظر إلى حقوق الإنسان على أنها بوصلة لتوجيه المعلمين في عملهم كمهنيين في التدريس ومهنيين بيداغوجيين. وتسلط البوصلة البيداغوجية لحقوق الإنسان (انظر الشكل 2 أدناه)، التي وضعها المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان، الضوء على أربع طرق يمكن من خلالها لحقوق الإنسان أن توفر التوجيه للمناقشات وصنع القرار في التدريس، وكذلك في جوانب أخرى من عمل المعلم.

الشكل 2. البوصلة البيداغوجية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان كمصدر للمعرفة

نشر المعرفة هو جزء حيوي من مهنة التدريس. تعني القدرة على تعليم الأطفال والشباب حول حقوق الإنسان أن يكتسب الطلاب المعرفة والفهم لآليات ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان، مثل كرامة الإنسان وعدم التمييز والمساواة.من المهم الحصول على مزيد من المعرفة حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية والمجموعات المهمشة وثغرات التنفيذ والتقدم لجعل حقوق الإنسان ذات صلة بالحياة اليومية للتلاميذ.

حقوق الإنسان كهدف للتعليم العام

يتعلق التعليم العام بتطوير المهارات الحياتية التي تشمل تكوين الهوية والقدرة على المشاركة والمساهمة في المجتمعات. وهي مرتبطة بتعليم حقوق الإنسان، وتركز على تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم واحترام حقوق الآخرين. ومن أجل الحصول على تعليم عام قائم على حقوق الإنسان، يحتاج المعلمون المحتملون إلى فهم متعمق لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان. كما أنهم يحتاجون أيضًا إلى كفاءات للتدريس بطريقة تمكّن الطلاب وتشجع مشاركتهم النشطة بالإضافة إلى دعم «تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والنفسية إلى أقصى إمكاناته». [28]

حقوق الإنسان في الممارسة

يعتبر التعليم من خلال حقوق الإنسان أحد محركات ممارسة المعلم التي تتميز بعدم التمييز والمساواة في النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص واحترام التنوع الثقافي والديني والعرقي. ويجب أن يزود تعليم المعلمين المعلمين المحتملين بالقدرة على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها.[29] وتحقيقًا لهذه الغاية، يحتاج الطلاب إلى كفاءات للتعرّف على قضايا حقوق الإنسان ومعالجتها في الفصول الدراسية والمدارس.

مبادئ لأنشطة تعليم حقوق الإنسان

> تجب أن تسعى الأنشطة التعليمية في إطار البرنامج العالمي إلى تحقيق ما يلي: (ب) تعزيز احترام التنوع وتقديره، ومناهضة التمييز على أساس العرق أو الجنس أو النوع الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو على أسس أخرى.
>
> برنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، (2005) ص 5.

حقوق الإنسان كمصدر للتأمل الذاتي

ينطوي التدريس القائم على حقوق الإنسان على أن يصبح المعلم على دراية بقيمه الخاصة ومفاهيمه المسبقة لتجنب التمييز في الفصل الدراسي. ويمكن أن يؤدي الفهم الأعمق لقضايا حقوق الإنسان، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتلاميذ الذين ينتمون إلى مجموعات الأقليات، إلى تعزيز درجة أعلى من التأمل الذاتي والوعي بالتحيزات والقوالب النمطية الخاصة. وهو ما يُمكّن بدوره المعلم من ضمان بيئة مدرسية وتعليمية غير تمييزية تخلق فرصاً متساوية لجميع التلاميذ - بمن فيهم الأقليات مثل المهاجرين والأقليات الدينية والتلاميذ ذوي الإعاقة والأقليات الجنسية وما إلى ذلك.

تعليم قيم حقوق الإنسان

> لا يمكن دمج القيم ذات الصلة بشكل فعّال في منهج دراسي أوسع وبالتالي جعلها متسقة معه ما لم يقتنع أولئك الذين يُتوقع منهم نقل القيم وتعزيزها وتعليمها، وتجسيدها قدر الإمكان، بأهميتها.
>
> اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام 1، الفقرة 18.

المُعلم كجهة مسؤولة مُمثلة للدولة

يُعتبر المعلم بصفته سلطة مهنية المسؤول عن العمل نيابة عن الدولة. تُلزم المادة 3 (2) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الدول «بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهه، مع مراعاة حقوق وواجبات والديه أو الأوصياء القانونيين أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانونًا عنه، وتحقيقا لهذه الغاية، تتخذ جميع التدابير التشريعية والإدارية المناسبة».[30]

وبصفته موظف في الخطوط الأمامية، لا تقتصر مسؤولية المعلم فقط على كونه مهنيًا بيداغوجيًا/تدريسيًا يقدم تعليمًا قائمًا على حقوق الإنسان، ولكن أيضًا كونه سلطة مهنية ويتخذ الإجراءات في حالة انتهاك حقوق الطفل (الشكل 3:مهني بيداغوجي/تعليمي). وهو ما يعني أنه يُمكن للمعلم تحديد متى يتعرض الطفل للتمييز أو الإساءة أو الإهمال، وعلاوة على ذلك يعرف كيفية اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية اللازمة للطفل. ويقع على عاتق المعلم واجب أكثر صرامة للإبلاغ والتصرف في حال انتهاك حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، يتحمل المعلم المسؤولية المشتركة عن ضمان بيئة مدرسية تتميز بالقواعد والمعايير وفقًا لمعايير وقيم حقوق الإنسان. وهو ما يعني توفير بيئة تعليمية، حيث لا يتعرض الطفل للعنف الجسدي أو العقلي أو غيره من ضروب المعاملة المهينة وأن نظام المدرسة يحترم دائمًا كرامة الطفل.

الشكل 3.

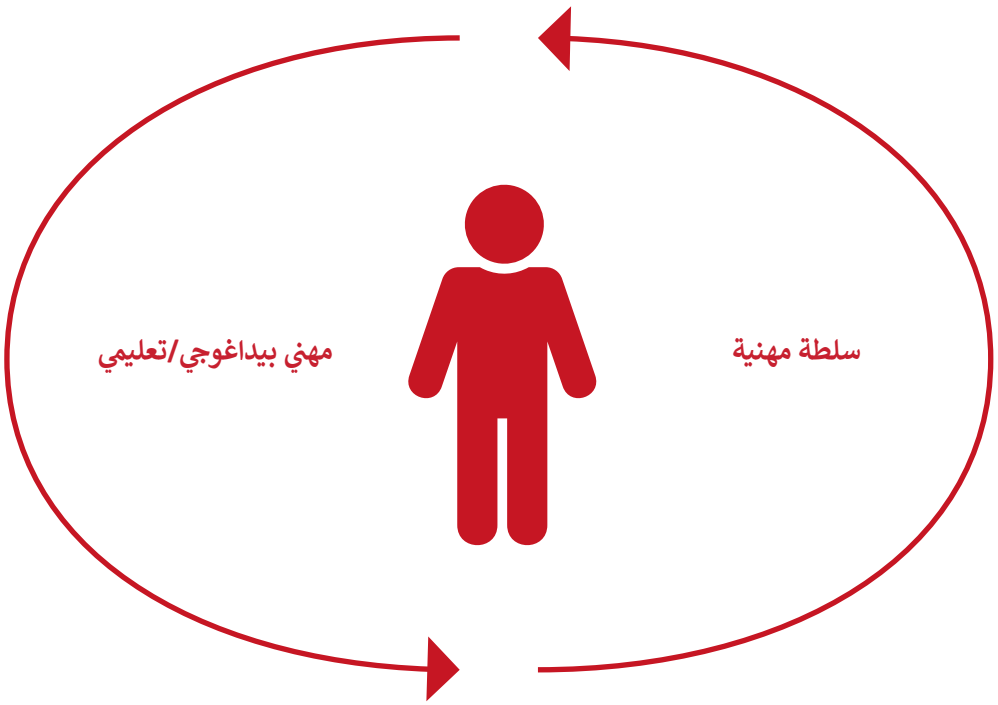

المفاهيم الأساسية لهياكل تعليم المعلمين والمناهج الدراسية

هياكل ونماذج تعليم المعلمين

تُوجد على الصعيد الدولي، وفي بعض الحالات داخل الدولة الواحدة، طرق مختلفة لتنظيم تعليم المعلمين، اعتمادًا على مدى مركزية أو لامركزية الهيكل. ومع ذلك، فإنه لدى العديد من البلدان لوائح وشهادات ومناهج محددة على المستوى الوطني لتعليم المعلمين. وغالبًا ما يكون من الضروري أن يكون المعلم حاصلاً على درجة البكالوريوس أو الماجستير من مؤسسة معتمدة للتعليم العالي من أجل الحصول على شهادة الكفاءة في التدريس، حيث أنه غالبًا ما يكون مستوى التعليم أقل في المدارس الابتدائية منه في المدارس الثانوية.

يُمكن تنظيم برامج تعليم المعلمين كتعليم أولي للمعلمين أو كتثقيف للمعلمين أثناء الخدمة.

التعليم الأولي للمعلمين وبرامج المعلمين أثناء الخدمة

يشير التعليم الأولي للمعلمين، والذي يُطلق عليه أيضًا تعليم المعلمين قبل الخدمة، إلى البرامج التي يتخرج فيها المعلمون الطلاب قبل دخولهم الخدمة كمعلمين.

ويشير تعليم المعلمين أثناء الخدمة إلى برامج تدريب الأشخاص الذين يعملون بالفعل كمعلمين، والذين ليس لديهم تخرج رسمي للمعلمين أو الذين يحتاجون إلى تحسين مؤهلاتهم.

أنشأت بعض البلدان تعليمًا شاملاً للمعلمين أثناء الخدمة، لتأهيل المعلمين الذين ليس لديهم تعليم تعليمي رسمي أو يحتاجون إلى تدريب إضافي. وفي البلدان التي تتبع نهجًا استراتيجيًا لتعليم المعلمين أثناء الخدمة، يُعد ذلك فرصة واضحة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للعمل على دمج تعليم حقوق الإنسان في هذا التدريب أثناء الخدمة.

ومع ذلك، فإن النتيجة الأكثر ربحية واستدامة في العديد من البلدان ستأتي من إعطاء الأولوية لتنفيذ تعليم حقوق الإنسان في التعليم الأولي للمعلمين، والذي سيكون أيضًا محور التركيز الرئيسي أدناه.

نماذج المعلم التتابعية والمتزامنة

يمكن تقسيم برامج التعليم الأولي للمعلمين إلى نموذجين رئيسيين، نموذج تتابعي ومتزامن (انظر أيضًا الجزء 1، الخطوة 4)، يتم تحديده من خلال ما إذا كانت الدراسات البيداغوجية منفصلة أو مدمجة في المواد الدراسية. [31]ويُوفر النموذج المتزامن منهجيات بيداغوجية، ويتم دمج المواد في نفس الدورات و/أو في نفس برنامج تعليم المعلمين، بينما في النموذج التتابعي، يُعد التدريب البيداغوجي مؤهلاً إضافيًا بعد دراسات الموضوع.

وعادة ما يتم تنظيم البرامج التعليمية للمعلمين المحتملين في مرحلتي ما قبل التعليم الابتدائي والابتدائي وفقاً لنموذج متزامن، في حين أن النموذج التتابعي أكثر انتشاراً في البرامج التعليمية للمدارس الإعدادية والثانوية. [32]

معلمو المرحلة الثانوية والنموذج التتابعي

> يجب على معلمي المرحلة الثانوية المحتملين للمواد العامة، في حوالي 80٪ من البلدان التي تتوفر فيها البيانات، المشاركة في التدريب العملي على التدريس وحضور دورات في الدراسات البيداغوجية/فن التعليم والمواد الأكاديمية ودراسات العلوم التعليمية».
> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2014)، ص 497.

وتشمل الأمثلة على النموذج المتزامن تعليم المعلمين في اليابان، والذي يركز بشكل واسع على كل من المعرفة البيداغوجية والمعرفة الموضوعية. [33] وفي المقابل، تمتلك البرتغال نموذجًا تتابعيًا لتعليم المعلمين للمدارس الثانوية حيث درجة البكالوريوس في الموضوع تليها درجة الماجستير في التدريس. [34]

ومن منظور حقوق الإنسان، يُوفر النموذج المتزامن أفضل الفرص لإدراج جميع أبعاد تعليم حقوق الإنسان في جميع المواد، على سبيل المثال، كتركيز على التدريس من خلال حقوق الإنسان في جميع المواد الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية.يُمكن إدراج أهداف محددة تتعلق بتعليم حقوق الإنسان ومن أجلها في أهداف تعليم المعلمين وكذلك في مواد معينة.

ولا يوفر النموذج التتابعي نفس الفرص، ومع ذلك، فلا يزال بإمكان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعزيز تكامل أهداف التعلم المتعلقة بالمعرفة حول حقوق الإنسان ومن أجلها في مواد معينة مثل التاريخ والعلوم الاجتماعية ومعالجة كيف يمكن لتعليم حقوق الإنسان تأهيل الدراسات البيداغوجية الإضافية.

تشكيل تعليم المعلمين

تلعب السلطات المحلية والإقليمية والوطنية (مثل الوزارة والوكالات وهيئة التفقد) دورًا حاسمًا في تشكيل أنظمة الإعداد الأولي للمعلمين، على سبيل المثال، من خلال وضع معايير المعلم، وتنظيم الاختيار في تعليم المعلمين وتأهيلهم أو ومنحهم تراخيص العمل، وإنشاء أنظمة المساءلة لمؤسسات تعليم المعلمين، وما إلى ذلك.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2019)، ص 20.

تعريفات المناهج والهياكل والمحتوى

عادةً ما يكون المنهج ظاهرة تتضمن العديد من أبعاد التعلم، بما فيها الأساس المنطقي والأهداف والمحتوى والأساليب والموارد والوقت والتقييم وما إلى ذلك. وبعبارات مبسطة، يُعد المنهج وصفًا لما يجب أن يتعلمه الطلاب ولماذا وكيف ومتى. 35 ومع ذلك، فإنه يُمكن تعريف المناهج الدراسية بمعناها الواسع أو الضيق.

يشمل التعريف الواسع للمناهج سياسات التعليم والمحتوى وأهداف التعلم وبرامج دراسة تعليم المعلمين وتقييم الطلاب وبيئة التعلم.

المنهج الدراسي في مؤشر الغاية 4.7.1 من أهداف التنمية المستدامة. (ب)

التعريف:
«تصميم وتخطيط وتسلسل عمليات التدريس والتعلم. ويتضمن ذلك بيان الغرض والمحتويات والأنشطة وممارسات التعلم، بالإضافة إلى طرائق تقييم إنجازات المتعلمين».

معهد اليونسكو للإحصاء (2019)، ص 5.

يشير التعريف الضيق للمنهج بشكل أساسي إلى الأهداف العامة والمحتوى وأهداف التعلم وطرق التعلم بالإضافة إلى إرشادات المعلم.

الهياكل المركزية أو اللامركزية

يُمكن أن تكون مناهج تعليم المعلمين مركزية، على سبيل المثال، على المستوى الوطني، أو لا مركزية. وفي معظم البلدان، يكون جزء على الأقل من منهج تعليم المعلمين إلزاميًا، وغالبًا ما يتم تعريف المنهج بشكل عام على المستوى الوطني، بدرجات متفاوتة من الاستقلالية الممنوحة للمناطق أو لمقدمي تعليم المعلمين.[36] وهذا هو الحال في بلدان مثل كازاخستان والدنمارك والصين حيث تتحمل الحكومات المحلية المسؤولية الأساسية عن إدارة نظام تعليم المعلمين. [37]

وتخضع مؤسسات تعليم المعلمين في بعض البلدان، مثل المكسيك وألمانيا وباكستان، للولاية التشريعية والتنفيذية للمقاطعات أو المناطق، وغالبًا مع بعض السياسات التعليمية الوطنية المقترحة. [38]

الأهداف العامة لتعليم المعلمين

يتعلق الهدف من تعليم المعلمين بالأساس النظري والعملي لعمل المعلمين. حيث يحدد الهدف المؤهلات المطلوبة للمعلمين المحتملين وكيف يتم تزويدهم بها. وبهذه الطريقة، تعكس الأهداف المعايير والقيم الأساسية للمجتمع، كما يُمكن أن تعكس مبادئ وقيم حقوق الإنسان بطرق صريحة أو ضمنية.

تُعد النرويج من بين الأمثلة التي تتضمن فيها أهداف تعليم المعلمين إشارات صريحة إلى حقوق الإنسان (انظر المربع أدناه).

المبادئ التوجيهية الوطنية لتعليم المعلمين في النرويج:

القيم الأساسية

يجب أن تبني برامج تعليم المعلمين أنشطتها على أساس القيم الأساسية التي يمكن أن نجدها في قانون رياض الأطفال وقانون التعليم، والتي تعتبر متجذرة في حقوق الإنسان، بما فيها كرامة الإنسان واحترام الطبيعة والحرية الفكرية والعمل الخيري، والتسامح والمساواة والتضامن. تُعد المعرفة بالتاريخ والثقافة - بالإضافة إلى ثقافة الأطفال والشباب - مُهمة من أجل تسهيل تنمية هوية الأطفال والشباب وضمان اكتسابهم لتجربة الانتماء. ويُشكل التراث الثقافي السامي والتراث الثقافي للأقليات الوطنية جزءاً من التراث الثقافي في النرويج. وتستوجب برامج تعليم المعلمين النرويجيين المعرفة بشأن التاريخ والثقافة والحياة الاجتماعية وحقوق السكان الساميين الأصليين والأقليات الوطنية. كما تستوجب أيضًا أن تعزز برامج تعليم المعلمين المساواة في النوع الاجتماعي والتضامن بين المجتمعات وأن تظهر أنه من شأن المعرفة أن تُشكل قوة إبداعية وتحويلية، سواء للتنمية الشخصية أو للتفاعل الاجتماعي البشري. كما تشمل أيضًا المعرفة بالعنف وسوء المعاملة والإهمال وكيفية الشروع في التدابير اللازمة وفقًا للتشريعات القائمة. ويجب أن تتبع برامج تعليم المعلمين اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وأن تساهم في حماية حق الأطفال في الرعاية واللعب والتربية الآمنة، ومتابعة جدول أعمال الأمم المتحدة للاستدامة في النرويج من خلال ضمان التعليم الشامل والعادل والجيد والتعلم مدى الحياة للجميع.

المجلس النرويجي للتعليم العالي (2018).

يتضمن القسم الخاص بالقيم الأساسية لبرامج تعليم المعلمين إشارات صريحة إلى حقوق الإنسان وقيمها. وبالإضافة إلى ذلك، تتناول القيم قضايا الأقليات الوطنية وتؤكد على دور المعلم كسلطة مهنية قادرة على تحديد إساءة معاملة الأطفال والتصرف بشأنها. وتم التأكيد بشكل صريح على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كإطار لبرنامج تعليم المعلمين.

محتوى منهج تعليم المعلمين

تكشف دراسات المناهج عبر الوطنية أن المواد الرئيسية في تعليم المعلمين هي الدراسات البيداغوجية ودراسات التعليم العام والتدريب العملي. ومع ذلك، فإنه يوجد تباين كبير فيما يتعلق بالعلاقة بين التخصصات وكذلك موقعها في البرامج. [39]

يقدم الشكل أدناه من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انطباعًا عن الشكل الذي يمكن أن يبدو عليه المحتوى الرئيسي في تعليم المعلمين. [40]

الشكل 4: المحتوى المطلوب للتدريب الأوّلي للمعلمين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2014، ص 500).

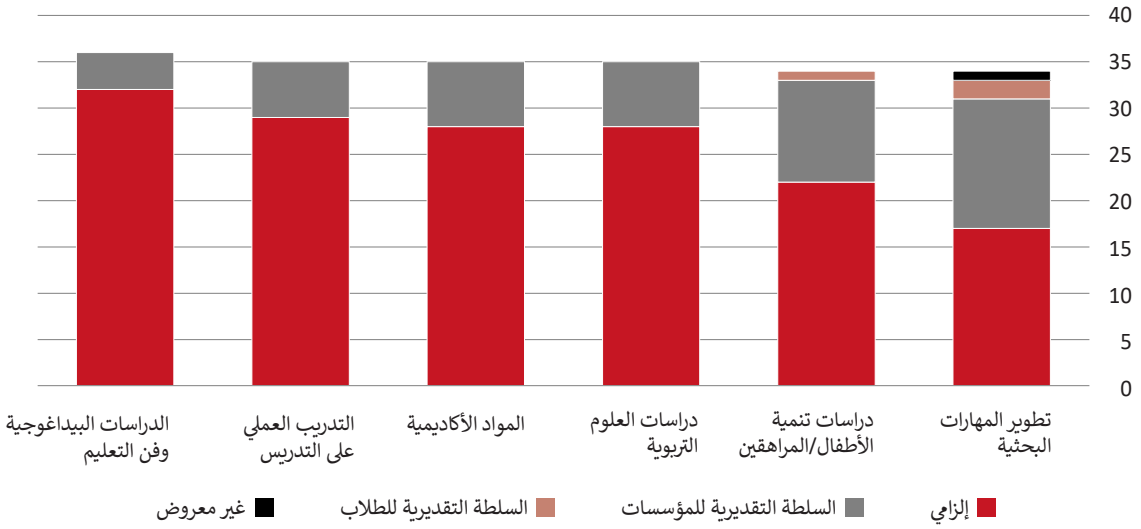

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2014 [6])، التعليم في لمحة، نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس.

المنهج القائم على المحتوى مقابل المنهج القائم على الكفاءة

قد يكون من المفيد التمييز بين نوعين من المناهج، أي المناهج القائمة على المحتوى والمناهج القائمة على الكفاءة. فبينما يعتمد المنهج الأول على المدخلات، مع التركيز على محتوى المادة والمواضيع، وحيث غالبًا ما يكون التدريس في الفصل الدراسي أكثر تركيزًا على الكتب المدرسية وموجهًا للمعلم. فإن المنهج الثاني، القائم على الكفاءة، هو قائم على النتائج ويتناول نتائج التعلم والكفاءات المطلوبة. يعترف المنهج القائم على الكفاءة بأن الكفاءات تستند إلى الترابط بين المعارف والمهارات وأحيانًا المواقف، كما أنه يُركز بشكل أكبر على «كيفية» التعلم، واستخدام منهجيات التدريس التي ستسمح لجميع المتعلمين بالنجاح. [41]

المزيد عن المناهج الدراسية القائمة على الكفاءة

لمزيد الاطلاع، انظر المذكرة الإرشادية بشأن تطوير مناهج تعليم حقوق الإنسان للمدارس الابتدائية والثانوية، الفصل 5-2.

ساهمت زيادة الوعي بالمعايير الدولية والالتزام بالالتزام بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في خلق تقارب متزايد بين وزارات التعليم لتنفيذ منهج قائم على النتائج في المدارس. ويشير هذا الاتجاه إلى ضرورة تركيز مناهج تعليم المعلمين ليس فقط على ما يجب تدريسه، ولكن أيضًا على الأسباب، وكذلك كيفية التدريس. وتحقيقًا لهذه الغاية، لا يحتاج المعلمون المحتملون إلى المعرفة فحسب، بل يحتاجون أيضًا إلى المهارات المهنية والقدرة على التفكير في الأهداف والمعايير التعليمية.

تُعتبر السويد مثالاً عن البلدان التي تعتمد على المنهج القائم على الكفاءة، جامعة ستوكهولم (انظر المربع أدناه).

منهج قائم على الكفاءة للمعلمين الأساسيين في جامعة ستوكهولم، السويد

المحتوى:

- تاريخ التعليم وتنظيمه وشروطه والقيم الأساسية للمدرسة، بما فيها القيم الديمقراطية الأساسية وحقوق الإنسان.

المهارات:

يجب على المعلم الطالب:

- إثبات القدرة على التواصل وتطبيق القيم الأساسية للمدرسة، بما فيها حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية الأساسية.
- إثبات القدرة على التواصل والتفكير في القضايا المتعلقة بالهوية والجنس والتعايش.
- إظهار قدرة متعمقة على تهيئة الظروف لجميع الطلاب للتعلم والتطوير.
- إثبات القدرة على النظر في منظور المساواة والإنصاف في النوع الاجتماعي ونشره وترسيخه في الأنشطة التعليمية.
- إثبات القدرة على تحديد الاحتياجات التعليمية الخاصة والتعامل معها بالتعاون مع الآخرين، بما في ذلك الاحتياجات التعليمية الخاصة للطلاب الذين يعانون من صعوبات نفسية عصبية.
- إثبات القدرة على منع ومواجهة التمييز وغيره من ضروب المعاملة المسيئة للطلاب.

الموقف والسلوك:

يجب على المعلم الطالب:

- إظهار البصيرة الذاتية والتعاطف.
- إثبات القدرة على إصدار أحكام تستند إلى الجوانب العلمية والاجتماعية والأخلاقية ذات الصلة في العمل البيداغوجي، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الطفل وفقًا لاتفاقية حقوق الطفل، فضلًاعن التنمية المستدامة.

منهج جامعة ستوكهولم لبرنامج تعليم المعلمين لمرحلة ما قبل المدرسة والسنوات الابتدائية 3-1
https://sisu.it.su.se/pdf_creator/21010/64976

تحتوي مقتطفات المنهج أعلاه على إشارات صريحة إلى حقوق الإنسان، وإشارات ضمنية إلى قيم حقوق الإنسان ومنهجية حقوق الإنسان، مع التركيز على الإدماج. ونظرًا لأن السويد تعتمد تعليمًا لامركزيًا للمعلمين، فقد تم اعتماد الإطار العام على المستوى الوطني بالإضافة إلى تطوير أهداف التعلم الملموسة في المؤسسات الفردية.

الترابط بين المناهج الدراسية للمعلمين والتلاميذ

يُجد ترابط كبير بين المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية ومنهج تعليم المعلمين، حيث يضطلع المعلم بدور مركزي في تعزيز التعليم بشأن حقوق الإنسان ومن خلالها ومن أجلها في المدارس. ولذلك، فإن هناك حاجة أيضًا إلى فهم المناهج المدرسية من أجل فهم منهج تعليم المعلمين.

يؤثر تغيير المناهج الدراسية في إحدى المؤسسات التعليمية على التدريس والمواد التعليمية وفي النهاية على المنهج الدراسي في المؤسسة الأخرى، كما هو موضح في النموذج الخاص بدور الإعداد الأولي للمعلم (الشكل 5).

الشكل 5. دور الإعداد الأولي للمعلم

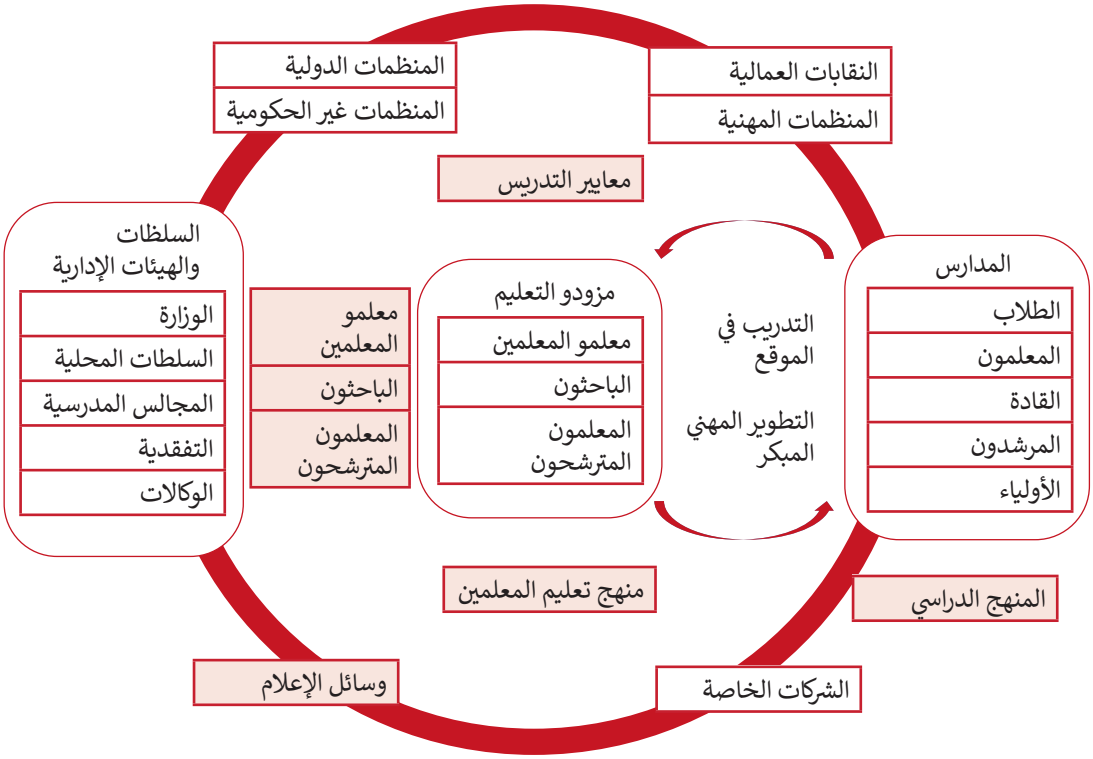

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2019): انطلاقة قوية: تحسين نظم الإعداد الأولي للمعلمين، نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ص 20. https://doi.org/10.1787/cf74e549-en.

يقدم النموذج (الشكل 5) حول دور الإعداد الأولي للمعلمين نظرة عامة على كيفية ترابط أنظمة تعليم المعلمين مع المؤسسات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يُوضح النموذج كيف تقوم السلطات التعليمية في كثير من الأحيان بتنظيم وتطوير تعليم المعلمين بالتشاور مع أصحاب المصلحة مثل المنظمات المهنية والدولية. ويُمكن أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أصحاب المصلحة. كما يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤثر على محتوى المناهج الدراسية من خلال المشاركة في العمليات مع السلطات ذات الصلة والهيئات الإدارية.

وكأصحاب مصلحة، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تُقدم بيانات عن تنفيذ حقوق الإنسان في تعليم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الحالية وبدء حوار قائم على الأدلة مع السلطات التعليمية، مع التأكيد على التزامات الدولة بتنفيذ حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان.

الوثائق التنظيمية كعوامل للتغيير

يُمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في إطار مواصلة دعمها للتنفيذ، التوصية بأهداف تعليمية محددة في بعض المواد في منهج تعليم المعلمين. ويُمكن أن تصبح الوثائق التنظيمية مثل المناهج عوامل تغيير 42 حيث أنه يُمكن أن يخلق تنفيذ تعليم حقوق الإنسان تأثيرًا مستدامًا من شأنه أن يؤثر على تعليم مواطني المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، يوضح النموذج كيف تُنظم الوثائق الأساسية (الممثلة باللون الأزرق في الشكل 5) مثل وثائق السياسة وقانون التعليم هيكل ومحتوى تعليم المعلمين والتعليم الأساسي، وكيف تؤثر كل منهما على الآخر.
ويستلزم ذلك أنه يمكن أن يترتب عن التغيير في المناهج المدرسية تأثير على المعارف والمهارات اللازمة للمعلمين المحتملين وبالتالي محتوى منهج تعليم المعلمين والعكس بالعكس.

وعلاوة على ذلك، يُمكن أن يُحدث دمج تعليم حقوق الإنسان في مناهج تعليم المعلمين تغييرات فعلية لتنفيذ حقوق الإنسان في تعليم حقوق الإنسان في نظام التعليم الوطني. ويُعتبر عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على دمج تعليم حقوق الإنسان على مستوى السياسة نهجًا مستدامًا من شأنه أن يُمكّن الأجيال القادمة من معرفة حقوقها وكيفية ممارستها وكيفية احترام حقوق الآخرين.

الموارد

موارد للإلهام

Decara, C., Rask, C. and Tibbitts, F. (2021). Guide on Human Rights Education Curriculum for Primary and Secondary Schools [online]. كوبنهاغن: المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان متاح على: https://www.humanrights.dk/publications/guide-human-rights-education-curriculum-development.

المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان (2020). 4.7/أداة رصد تعليم حقوق الإنسان [عبر الإنترنت]. متاح على: https://www.humanrights.dk/tools/sdg-47-human-rights-education-monitoring-tool

المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان (مركز التعلم للمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان). مواد تعلم تعليم حقوق الإنسان [عبر الإنترنت]. متاح منا: https://www.humanrights.dk/learning-hub/content-topic/human-rights-education

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 [عبر الإنترنت]. متاح من: تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030 | إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (un.org). الغاية 4.7.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2019). انطلاقة قوية: تحسين أنظمة الإعداد الأولي للمعلمين. باريس: نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [عبر الإنترنت]. متاح من: https://www.researchgate.net/المنشور/364337435___البدء بالطيارة_تحسين_المعلم_إعداد_الأولية_أنظمة_

Decara, C., ed. (2017). دليل النهج الاستراتيجي لتعليم مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. كوبنهاغن: المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان متاح على: https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/migrated/guide_to_a_strategic_approach_to_human_rights_education_2017.pdf

الببليوغرافيا

كريج، سي جيه. (2016) (Craig, C. J). هيكل تعليم المعلمين. في: Loughran, J. and Hamilton, M.L., محرران. الدليل الدولي لتعليم المعلمين: المجلد 1. سنغافورة: Springer. الصفحات 69-135.

Decara, C., ed. (2017). دليل النهج الاستراتيجي لتعليم مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. كوبنهاغن: المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان متاح على: https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/migrated/guide_to_a_strategic_approach_to_human_rights_education_2017.pdf.

Decara, C., Rask, C. and Tibbitts, F. (2021). Guide on Human Rights Education Curriculum for Primary and Secondary Schools [online]. كوبنهاغن: المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان متاح على: https://www.humanrights.dk/publications/guide-human-rights-education-curriculum-development.

Decara, C. og Timm, L. (2013). Menneskerettigheder på skoleskemaet. Udredning 9. كوبنهاغن: المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان (غير خاضع لمراجعة الأقران).

جمهورية نيجيريا الاتحادية واللجنة الوطنية للتعليم الجامعي. (2012). شهادة نيجيريا في المعايير الدنيا للتعليم العام [عبر الإنترنت]. متاح على: http://www.ncceonline.edu.ng/NCCE-Digitization/ minstandard/new_cul_ pdf/general_edu.pdf) [تم الوصول إليه في 11 ديسمبر 2022].

Flores, M.A. (2016). منهج تعليم المعلمين. في: Loughran, J. and Hamilton, M.L., محرران. الدليل الدولي لتعليم المعلمين: المجلد 1. سنغافورة: Springer. الصفحات. 187-230.

مكتب التعليم الدولي - اليونسكو. (2018). أدوات التدريب لتطوير المناهج: حزمة موارد لتعليم المواطنة العالمية (GCED) [عبر الإنترنت]. جنيف: مكتب التعليم الدولي-اليونسكو. متاح من: gcedclearinghouse.org) 190059eng.pdf) [تم الوصول إليه في 11 ديسمبر 2022].

مكتب التعليم الدولي - اليونسكو. (2012). تحليل جودة نظام التعليم العام/إطار التشخيص (GEQAF): المنهج الدراسي [عبر الإنترنت]. متاح على: http://www.ibe.unesco.org/en/geqaf/ core-resources/curriculum [accessed 11 December 2022].

مكتب التعليم الدولي - اليونسكو. (2013). مسرد مصطلحات المناهج [عبر الإنترنت]. متاح على: http://www.ibe.unesco.org/sites/default/files/resources/ibe-glossary-curriculum.pdf [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022].

وزارة التربية والتعليم، جمهورية غانا. (2017). إطار المناهج الوطنية لتعليم المعلمين [عبر الإنترنت]. متاح على: https://uew.edu.gh/sites/default/files/Announcement%20Files/National%20Teacher%20Education%20Curriculum%20Framework%20.pdf [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022].

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2020). عبء المناهج: سبل المضي قدمًا. باريس: نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تمت مراجعته عام 2021) [عبر الإنترنت]. متاح من: عبء المناهج: A Way Forward | OCDE | OECD | en [تم الوصول إليه في 11 ديسمبر 2022].

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2019). انطلاقة قوية: تحسين أنظمة الإعداد الأولي للمعلمين [عبر الإنترنت]. باريس: نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [عبر الإنترنت]. متاح على: https://doi.org/10.1787/cf74e549-en [تم الوصول إليه في 11 ديسمبر 2022].

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2014)، المؤشر د6: ما الذي يتطلبه الأمر لتصبح مدرسًا؟ في التعليم في لمحة: مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. باريس: نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2011). بناء مهنة التدريس: دروس من جميع أنحاء العالم. باريس: نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو. (2016). مراجعات السياسات الوطنية للتعليم: التعليم في تايلاند. باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2020). توقعات سياسة التعليم - موجزات قطرية. باريس: نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [عبر الإنترنت]. متاح على: https://www.oecd.org/education/profiles.htm

Stabback, P. (2016). ما الذي يجعل المنهج ذو جودة؟ التفكير الجاري رقم 2 حول القضايا الحالية والحاسمة في المناهج والتعلم. [على الإنترنت] جنيف: اليونسكو.
متاح على: http://www.ibe.unesco.org/en/news/what-makes-quality-curriculum

Tibbitts, F. (2015). تطوير المناهج ومراجعتها للتعليم من أجل المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان. ستراسبورغ: مجلس أوروبا، بالتعاون مع اليونسكو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (1989) المعاهدة رقم 27531. الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة

إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. (2011) [عبر الإنترنت]. متاح على: https://www.ohchr.org/en/resources/educators/human-rights-education-training/11 - إعلان الأمم المتحدة - التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان - 2011 [تم الوصول إليه 10 ديسمبر 2022].

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2015، الغاية 4.7. [عبر الإنترنت]. متاح على: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 | إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (un.org) [تم الوصول إليه في 11 ديسمبر 2022].

اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية. (2021). المعلمون يقولون كلمتهم: التحفيز والمهارات والفرص لتدريس التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية [عبر الإنترنت]. باريس: اليونسكو. متاح على الموقع التالي: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379914 [تم الوصول إليه في 11 ديسمبر 2022].

معهد اليونسكو للإحصاء (2019). مؤشر أهداف التنمية المستدامة 4.7.1: اقتراح لاستراتيجية القياس. مدريد: UIS.

جامعة ستوكهولم. (2011). منهج برنامج تعليم المعلمين لمرحلة ما قبل المدرسة والسنوات الابتدائية 3-1 [عبر الإنترنت]. متاح على:
Utbildningsplan för program LGF3Y (su.se) [تم الوصول إليه في 11 ديسمبر 2022]. _

الأمين العام للأمم المتحدة، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، اليونسكو. (2005). مشروع خطة عمل منقحة للمرحلة الأولى (2007-2005) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. متاح على: https://مكتبة رقمية. un.org/record/ 5441601060ln=en [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022].

Universitets- og høgsskolerådet. (2018). Felleskapittel - خطوط التوجيه الوطنية للمعلمين. (المبادئ التوجيهية الوطنية لتعليم المعلمين) [عبر الإنترنت]. متاح على: https://www.uhr.no/_f/p1/i4fbd09e0-6a5f-4a13-9e89-3971c57cfa5d/fellestekst-for-retningslinjene-for-alle-typer-av-larerutdanning.pdf

الملاحظات الختامية

1 بيان صحفي لليونيسف لشهر مارس [عبر الإنترنت]. 2021. متاح على: https://www.unicef.org/press-releases/schools-more-168-million-children-globally-have-been-completely-closed [تم الوصول إليه في 12 ديسمبر 2022].

2 بيان صحفي لليونيسف لشهر مارس [عبر الإنترنت]. 2021. متاح على: https://www.unicef.org/press-releases/schools-more-168-million-children-globally-have-been-completely-closed [تم الوصول إليه في 12 ديسمبر 2022].

3 مجلس أوروبا. (2022). مراجعة تنفيذ ميثاق مجلس أوروبا بشأن التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية وميثاق تعليم حقوق الإنسان 22-2021 [عبر الإنترنت]. متاح على: https://www.coe.int/en/web/human-rights-education-youth/edc-hre-charter-review [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]؛ اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية. (2021). المعلمون يقولون كلمتهم: التحفيز والمهارات والفرص لتدريس التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية. باريس: اليونسكو.

4 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2019). انطلاقة قوية: تحسين أنظمة الإعداد الأولي للمعلمين. باريس: نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

5 جمعت الدراسة 58280 إجابة من جميع المناطق، مع أدنى معدلات الاستجابة من وسط وجنوب آسيا وأوقيانوسيا. انظر اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية. (2021). يقول المعلمون كلمتهم: التحفيز والمهارات والفرص لتدريس التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية. باريس: اليونسكو. ص 12.

6 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2017). الحق في تعليم حقوق الإنسان: مجموعة من أحكام الصكوك الدولية والإقليمية التي تتناول تعليم حقوق الإنسان حقوق الإنسان [على الإنترنت]. متاح على: https://www.ohchr.org/en/publications/human-rights-education-series/right-human-rights-education-compilation-provisions [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022].

7 إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. (2011) [عبر الإنترنت]. متاح على: https://www.ohchr.org/en/resources/educators/human-rights-education-training/11-united-nations-declaration-human-rights-education-and-training-2011 [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. المادة 7 (4). «ينبغي للدول، وعند الاقتضاء، السلطات الحكومية ذات الصلة (...) تعزيز التدريب الكافي في مجال حقوق الإنسان للمعلمين والمدربين وغيرهم من المربين والعاملين في القطاع الخاص الذين يعملون باسم الدولة».

8 معهد اليونسكو للإحصاء [عبر الإنترنت]. متاح على: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/?Text=&Goal=4&Target=4.7[تم الوصل إليه في 10 ديسمبر 2022. المؤشر 4.7.1: مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و(2) التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية، و(ب) المناهج الدراسية، و(ج) تعليم المعلمين، و(د) تقييم الطلاب.

9 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2017). الحق في تعليم حقوق الإنسان: مجموعة من أحكام الصكوك الدولية والإقليمية التي تتناول تعليم حقوق الإنسان حقوق الإنسان [على الإنترنت]. متاح على: https://www.ohchr.org/en/publications/human-rights-education-series/right-human-rights-education-compilation-provisions [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022].

10 اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (1989) المعاهدة رقم 27531. مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 1577. التعليق العام رقم 5، الفقرة 2 53.

11 اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (1989) المعاهدة رقم 27531. مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 1577.

12 الأمين العام للأمم المتحدة، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، اليونسكو. (2005). مشروع خطة عمل منقحة للمرحلة الأولى (2005-2007) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. متاح على: https://digitallibrary.un.org/record/ 5441601060ln=en [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. ص 6.

13 كريج، سي جيه. (Craig, C. J) (2016). هيكل تعليم المعلمين. في: Loughran, J. and Hamilton, M. L.، محرران. الدليل الدولي لتعليم المعلمين: المجلد 1. سنغافورة: Springer. الملحق 1.

14 المرجع نفسه، الملحق 1.

15 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2018). توقعات سياسة التعليم في المكسيك [عبر الإنترنت]. باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاح على: Https://www.oecd.org/education/education-policy-outlook-country-profile- mexico-2018.pdf [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022].

16 إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. (2011). متاح على: https:// www.ohchr.org/en/resources/educators/human-rights-education- training/11-united-nations-declaration-human-rights-education-and-training-2011 [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. المادة 2، الفقرة 2 (ب).

17 إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. (2011). متاح على: https://www.ohchr.org/en/resources/educators/human-rights-education- training/11-united-nations-declaration-human-rights-education-and-training-2011 [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. المادة 2، الفقرة 2.

18 مكتب التعليم الدولي - اليونسكو. (2013). مسرد مصطلحات المناهج [عبر الإنترنت]. متاح على: http://www.ibe.unesco.org/sites/default/files/resources/ibe-glossary - curriculum.pdf [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. ص 10.

19 وزارة التربية والتعليم، جمهورية غانا. (2017). إطار المناهج الوطنية لتعليم المعلمين [عبر الإنترنت]. متاح على: https://uew.edu.gh/sites/ default/files/Announcement%20Files/National%20 Teacher%20Education%20 Curriculum%20Framework%20.pdf [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. الصفحة 16 والصفحة 41.

20 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2017). الحق في تعليم حقوق الإنسان: مجموعة من أحكام الصكوك الدولية والإقليمية التي تتناول تعليم حقوق الإنسان حقوق الإنسان [على الإنترنت]. متاح على: https://www.ohchr.org/en/publications/human-rights- education-series/right-human-rights-education-compilation-provisions [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022].

21 إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. (2011). متاح على: https://www.ohchr.org/en/resources/educators/human-rights-education- training/11-united-nations-declaration-human-rights-education-and-training-2011 [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. المادة 2، الفقرة 1.

22 المرجع نفسه.

23 (Decara, C., ed. 2017). دليل النهج الاستراتيجي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. كوبنهاغن: المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. متاح على: www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/ https:// files/media/migrated/guide_to_a_ strategic_approach_to_human_rights_education_2017.pdf [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. الصفحة. 18.

24 إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. (2011). متاح على: https://www.ohchr.org/en/resources/educators/human-rights-education- training/11-united-nations-declaration-human-rights-education-and-training-2011

2. [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. المادة 2، الفقرة 2.

25 اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (1989) المعاهدة رقم 27531. مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 1577. التعليق العام رقم 1، الفقرة 2 11.

26 الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان واليونسكو. (2005). مشروع خطة عمل منقحة للمرحلة الأولى (2005-2007) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. متاح على: https://digitallibrary.un.org/record/ 5441601060ln=en [تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2022]. ص 25.

27 مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابع للمفوض السامي. (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [على الإنترنت]. متاح على: https://www.ohchr.org/en/instruments- mechanisms/instruments/international- covenant-economic-social-and-cultural-rights [تم الوصول إليه في 12 ديسمبر 2022]. المادة 13، الفقرة 1.

28 اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (1989) المعاهدة رقم 27531. مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 1577. المادة 29، الفقرة 1 (أ).

29 (Decara, C., ed. (2017). دليل النهج الاستراتيجي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان [على الإنترنت]. كوبنهاغن: المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. متاح على: https:// www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/migrated/guide_to_a_ strategic_approach_to_human_rights_education_2017.pdf [تم الوصول إليه في 12 ديسمبر 2022]. الصفحة 18.

30 اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (1989) المعاهدة رقم 27531. مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 1577. المادة 3، الفقرة 2.

31 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2019). انطلاقة قوية: تحسين أنظمة الإعداد الأولي للمعلمين. باريس: نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

32 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2014). التعليم في لمحة. باريس: نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ص 499.

33 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2019). انطلاقة قوية: تحسين أنظمة الإعداد الأولي للمعلمين. باريس: نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ص 78.

34 (Flores, M.A. (2016). منهج تعليم المعلمين. في: Loughran, J. and Hamilton, M.L., eds. الدليل الدولي لتعليم المعلمين: المجلد 1. سنغافورة: Springer. ص 198.

35 (Stabback, P. (2016): ما الذي يجعل المنهج ذو جودة؟ التفكير الجاري رقم 2 حول القضايا الحالية والحاسمة في المناهج والتعلم. اليونسكو. ص 9.

36 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2014). التعليم في لمحة. باريس: نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ص 499.

37 كريج، سي جيه. (2016) (Craig, C. J). هيكل تعليم المعلمين. في: Loughran, J. and Hamilton, M.L., eds. الدليل الدولي لتعليم المعلمين: المجلد 1. سنغافورة: Springer. الملحق 1.

38 المرجع نفسه، الملحق 1.

39 (Flores, M.A. (2016). منهج تعليم المعلمين. في: Loughran, J. and Hamilton, M.L., eds. الدليل الدولي لتعليم المعلمين: المجلد 1. سنغافورة: Springer. ص 198.

40 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2014). التعليم في لمحة. باريس: نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ص 500.

41 (Yates, L. (2016). أوروبا وحركات المناهج عبر الوطنية وتنظير المناهج المقارنة. مجلة البحوث التربوية الأوروبية، 15 (3)، ص 367.

42 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2019). انطلاقة قوية: تحسين أنظمة الإعداد الأولي للمعلمين. باريس: نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ص 21.

المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان